مجلة
الرابطة الاقتصادية
اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (7) أغسطس 2022م

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

توقيع مذكرات التفاهم.. ترجمة لأهداف الرابطة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7
- أخبار الرابطة الاقتصادية 8
- شخصية اقتصادية: المهندس أسامة محمد عوض باوزير .. الرئيس التنفيذي لشركة سنابل المحدودة 14
- تحليل أسعار الصرف لشهر يوليو 19
- تطورات اقتصادية:
- أزمة الامن الغذائي في اليمن. د. حسين سعيد الملعسي. 24
- تداعيات حرب روسيا وأوكرانيا على الأمن الغذائي في اليمن. حسين فدعق 26
- دلتا أبين مخزن للأمن الغذائي بحاجة إلى إعادة تأهيل. م/ عبدالقادر السميطي 29
- لحج الزراعة.. الاقتصاد المنسي.. الحسيني جناين ... والرمادة زراعة. د. بثينة السقاف 33
- أوكرانيا ماذا بعد؟!. مرفت عبدالواسع. 35
- لقاء في مركز الدراسات لحقوق الانسان عدن لمناقشة مشكلة كهرباء عدن والحلول الاستراتيجية المستقبلية لها.. بمشاركة خبراء متخصصين في مجال الكهرباء 39
- البيان المشترك لاجتماع المجموعة الخماسية بشأن اليمن 40
- تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو. 44
- مقالات اقتصادية:
- أهمية الاستثمار السياحي في محافظة عدن. د. صالح علي الصلاحي. 46
- البرامج الاقتصادية الوطنية ما بين سد الثغرات وصناعة الفارق. د. هشام الصرمي 48
- دور التمكين الاقتصادي للمرأة في خلق قيادات اقتصادية نسوية. د. نهى عمر العبد شرويط. 52
- هل تصنع الثورات أزمات. د. رجوان عبدالوهاب محمد. 54
- هل يتخلى اقتصاد التنمية وإعادة البناء على الفقراء. م. علي سعيد صالح. 56
- مؤسسات التعليم العالي العام فاقة مالية اقعدتها عن القيام بدورها.. د. معين قايد 58
- تجارب تنموية: تركيا .. تجربة بطموحات عثمانية. د. سامي محمد قاسم 60
- من يهمه الأمر: أهل عدن قبل النزوح. د. حسين الملعسي رئيس التحرير.. 63

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

مع صدور العدد الجديد للمجلة - عدد شهر اغسطس- نود لفت الانتباه الى ضرورة القيام بمعالجة جادة للأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد على وجه السرعة.

فعلى الرغم من مرور أربعة أشهر على إيقاف الحرب إلا أن الحياة المعيشية والنشاط الاقتصادي ما زال في حالة تراجع خطير للغاية.

إن تحسين الأداء الاقتصادي والمالي شرطان أساسيان لتحسين الحياة المعيشة للمواطنين.

إن تنشيط الحياة الاقتصادية وبالذات نشاط الأعمال الخاص هو عنصر أساسي ومفتاح الانتقال من حالة الركود والبؤس التي تعيشها المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا وفي ظل عدم قدرة الدولة على الاستثمار في الاقتصاد ولذا يجب فتح المجال للنشاط الخاص وخلق بيئة مواتية للاستثمار وحل أي معوقات تحول دون ذلك.

إن أي إجراءات تخلق بيئة طاردة للاستثمار الخاص ستزيد من صعوبة ظروف الحياة القاسية في تلك المناطق.

إن التسبب في إيقاف مصنع الحديد والصلب في حضرموت وشركة تويوتا في عدن وعرقلة تأسيس الشركات وبالذات البنوك الكبيرة وغيرها من شركات الأعمال في هذه الظروف الاستثنائية هي مؤشرات خطيرة قد تتسبب بهروب ما تبقى من رأسمال في البلد إلى الخارج.

إننا نطالب وعبر مجلة الرابطة الاقتصادية الجهات الرسمية بالعمل الحثيث على خلق بيئة جاذبة للاستثمار وحل مشاكل الشركات الخاصة وتشجيعها على البقاء والاستثمار في البلد والعمل بكل السبل على جذب رؤوس الأموال الهاربة إلى خارج البلد للعودة والاستثمار في البلد.

إن الأوضاع المعيشية في البلد تتعقد يوما بعد يوم وعاما بعد عام منذ ثمانية أعوام ولازالت حتى في ظل إيقاف الحرب وانتقال السلطة.

إن الحراك المجتمعي يتزايد بسبب عدم دفع الأجور وارتفاع الأسعار الأمر الذي يخلق مخاطر واسعة تجهز على ما تبقى من سبل الاستقرار في البلاد.

وعلية ندعو السلطات في البلد إلى تجاوز الصعاب وحل المشاكل المتراكمة بسرعة وعجالة والتصالح مع الحاضر وتجاوز إخفاقات الماضي ووضع أسس متينة لمستقبل أفضل قبل فوات الاوان.

والله من وراء القصد،،

- رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القامة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر(ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة السقاف

المسئول المالي للرابطة الاقتصادية

وزير الصناعة والتجارة

يبحث مع رئيس الرابطة الاقتصادية تعزيز التعاون المشترك

التقى صباح اليوم وزير الصناعة والتجارة محمد الاشول في مكتبه بديوان الوزارة رئيس رابطة الاقتصاديين الدكتور حسين الملعسي، بحث تعزيز التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

وتطرق اللقاء الى دعم الرابطة الاقتصادية والاستفادة من خبرات كوادرها الاستشاريين ودراساتهم و أبحاثهم حول الاقتصاد والسوق المحلي والعالمي وكذا في تأهيل كادر الوزارة.

كما بحث اللقاء الى تعزيز التنسيق وتوقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين وإشراك الرابطة في أعمال لجنة حماية المستهلك ولجنة تسهيل التجارة و اقامة فعاليات مشتركة بين الجانبين حول استراتيجية الأمن الغذائي والتجارة الدولية.

توقيع مذكرة تفاهم

لتنظيم عقد مؤتمر للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمعافاة الاقتصاد

تم يوم الثلاثاء الموافق الثاني من أغسطس ٢٠٢٢م التوقيع على مذكرة تفاهم ثلاثية بين الغرفة التجارية الصناعية عدن وقد مثلها الاستاذ ابوبكر باعبيد رئيس الغرفة ومؤسسة الرابطة الاقتصادية وقد مثلها الدكتور حسين الملعسي رئيس مجلس الامناء ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر وقد مثلتها الاستاذة رنا محمد انور مديرة الوكالة فرع عدن وقد هدفت مذكرة التفاهم لتنفيذ مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمعافاة الاقتصاد.

وسوف تعمل الرابطة الاقتصادية وبالتشاور مع الغرفة التجارية والصناعية عدن على :

١. تحديد الباحثين لتسجيل اوراق العمل الخاصة بالمؤتمر .

٢. متابعة تنفيذ أوراق العمل مع الباحثين واستلام المسودات والنسخ النهائية منهم واعتماد انهاء اعمالهم.

٣. تطوير خطة المؤتمر والتي تشمل وقت الانجاز للباحثين وتسليم الأوراق والوقت المتوقع لتنفيذ الورشة الاخيرة وعرض مسودات الأوراق على ممثلي القطاع الخاص وتاريخ اطلاق المؤتمر .

٤. تطوير جدول اعمال المؤتمر.

٥. تطوير وعرض بيان المؤتمر مع الاخذ بالاعتبار لتوصيات الأوراق.

توقيع مذكرة تفاهم

بين وزارة الصناعة والرابطة الاقتصادية لتعزيز التعاون المشترك

وقعت وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة الرابطة الاقتصادية، اليوم الاربعاء الموافق 3/8/2022م في العاصمة المؤقتة عدن، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

وتشمل المذكرة التي وقعها عن الوزارة الوكيل علي عاطف وعن المؤسسة رئيس مجلس الأمناء الدكتور حسين الملعسي، بحضور وزير الصناعة والتجارة محمد الاشول، تعزيز التعاون في مجالات التدريب والاستشارات وتقديم الرؤى والحلول الاقتصادية واستفادة الجانبين من الخبرات والإمكانات المتاحة مع التنسيق العالي فيما يتعلق بالمعالجات الإدارية والفنية والاقتصادية وتنظيم ورش عمل وندوات مشتركة، وكذا تدريب وتأهيل كوادر الوزارة والاشتراك في تقديم الأوراق والبحوث ودراسة وتحليل الأسواق والمؤشرات الاقتصادية والمساهمة في تأسيس المعهد الصناعي المقرر إنشاؤه في الوزارة.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

@ alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

| شخصية اقتصادية

المهندس: أسامة محمد عوض باوزير
الرئيس التنفيذي لشركة سنابل المحدودة

أجرى اللقاء: د. حسين الملعسي رئيس التحرير

أعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية يسرنا ويسعدنا أن نستضيف في هذا العدد رجل الأعمال المعروف المهندس / أسامة محمد عوض باوزير لتسليط الأضواء على عدد من القضايا الاقتصادية الهامة المرتبطة بأنشطة رجال المال والأعمال اليمنيين في المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية في الداخل والخارج وفي البدء أقدم شكري وتقديري باسم القراء الكرام للأخ العزيز م. أسامة باوزير على إتاحة الفرصة للمجلة لإجراء هذا اللقاء الهام والمثمر.

■ المجلة: سيد أسامة نرجو شاكرين أن تعرف القراء الكرام حول شخصكم الكريم؟

■ باوزير: لمن لا يعرف المهندس أسامة محمد عوض باوزير فهو أصغر أولاد المرحوم الشيخ الفاضل محمد عوض بن طاهر باوزير، أحد وجهاء مدينة عدن في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ومؤسس الجمعية الحضرمية بعدن وأحد مؤسسي جمعية السل وجمعيات اجتماعية عديدة، وكان فضيلته يشغل منصب سكرتير هيئة علماء الجنوب في ذلك الوقت وكانت له مساهمات مؤثرة جدًا على مدينة عدن اجتماعيًا وسياسيًا ودينيًا، كما نسج العديد من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية ووظفها لصالح دينه ووطنه ومجتمعه، بالإضافة إلى ذلك كان الشيخ محمد عوض باوزير من رجال الأعمال الذين يشار إليهم بالبنان في مدينة عدن موظفًا جهده لخدمة أفراد مجتمعه ولمساعدة مختلف شرائح المجتمع في مدينة عدن.

والمهندس أسامة باوزير وإخوانه نهجوا نهج والدهم في جميع ما سبق وبدوءا في عام ١٩٩١م بمشروع المنطقة الحرة بعدن.

■ المجلة: اقترن اسم المهندس أسامة باوزير بمشروع المنطقة الحرة بعدن سؤالنا للأخ المهندس أسامة هل لنا أن نعرف تفاصيل الاتفاقية الأولى لإنشاء المنطقة الحرة مع كل ما أحاط بها من أحداث؟

■ باوزير: الحمد له وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد في البداية أشكر لكم حرصكم الدائم وتسليط الضوء على كل ما يهم الوطن والمواطن اليمني وبالإشارة إلى سؤالك حول المنطقة الحرة فسأتحدث عن فترة ما بعد الوحدة وبداية الفكرة ففي ذلك الوقت التاريخي ارتأت القيادة السياسية آنذاك تحويل

مدينة عدن الباسلة إلى عاصمة اقتصادية ومنطقة حرة وتم إعلان ذلك في وسائل الإعلام المختلفة وفي ذلك الأثناء تم تعيين الأخ العزيز المرحوم عبدالقادر باجمال كرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة وبدأنا الحديث معه حول كيفية إنشاء المشروع وماهي احتياجاته وشرح لنا الأستاذ عبدالقادر بشفافية تامة في ذلك الوقت موضوع شح الموارد المالية للهيئة التي كان يرأسها وعدم توفر الإمكانيات لدى هيئة المنطقة الحرة في المساهمة لدراسة المشروع، تم تطمين الأخ عبدالقادر بأن شركتنا ستتكفل بكل مصاريف الدراسة على حسابها الخاص وبدون أي التزام على الدولة وعلى أساس أن تكون لشركتنا الأولوية في الاستثمار في القطاعات المختلفة في المنطقة الحرة وبالفعل تم توقيع عقد عمل بين الحكومة اليمنية وإحدى شركاتنا المتخصصة وهي شركة الدار للإستشارات الهندسية للقيام بإعداد دراسة اقتصادية وفنية وأُختير لهذا العمل وإدارته طاقم متخصص جدًا في المناطق الحرة العالمية، ونتج عن هذه الدراسة تخصيص خمسة عشر منطقة في داخل محافظة عدن تصلح لأن تكون قطاعات محركة للنهوض بالمنطقة الحرة وفيما بعد كانت خلاصة هذه الدراسة هي العمود الفقري لقرار مجلس الوزراء رقم 65 لعام 1993 والذي ينص على تخصيص هذه المناطق كمناطق حرة.

■ المجلة: في ظل عدم الوضوح لدى الحكومة في موضوع تطوير وتحديث الميناء، أرجو شرح رؤيتكم الخاصة للعمل على تسريع انتشال وضع الميناء الحالي؟

■ باوزير: عندما يشرع المخططون لتخطيط مستقبل أي مشروع إستراتيجي مثل مشروع المنطقة الحرة والميناء تحديدًا يجب دراسته دراسة وافية وكاملة ودقيقة من كل الجوانب بما في ذلك الجانب الجغرافي والتاريخي والذي يمر مرور الكرام عند البعض ولا يعيروه الاهتمام الكافي.

و مما لاشك فيه أن موقع ميناء عدن موقع إستراتيجي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ويحتل نقطة مهمة جدًا في خارطة الموانئ العالمية ويعتبر كموقع من أحسن المواقع على خارطة الموانئ الإقليمية على الإطلاق بل ويسمى هذا الميناء ملتقى الشرق والغرب، وهذه الصفة المهمة يجب ألا نغفل عنها أبدًا، أما من الناحية التاريخية فنأخذ كمثال دور دولة أوروبية مثل بريطانيا خلال فترة الاحتلال والذي أمتد لأكثر من مائة وثلاثين عامًا، حيث حولوه من ميناء عادي مهمل إلى ثالث أفضل ميناء على مستوى العالم(مما يعني مقدرتنا على فعل الشيء نفسه) ويتميز البريطانيون بمعرفتهم المتراكمة لهذا الميناء بحكم الاحتلال بالإضافة إلى معرفة البريطانيين بطبيعة المواطن اليمني خاصة في مدينة عدن كونهم قد تعاملوا لسنوات طويلة مع هذا الجزء من بلادنا ولمساتهم فيها واضحة من حيث إرساء القوانين والأنظمة وتطبيقها ووضع مخططات تطوير وتوسيع مدينة عدن وميناءها ومعرفتهم عميقة في المجتمع والعادات والتقاليد ويعرفون ما يجب عمله وماذا يجب أن يعمل في هذه المدينة وهو أمر في غاية الأهمية هذا لا يعني بالتأكيد تفضيل وجود شركات بريطانية لإدارة الميناء، فاليوم يوجد شركات أقوى بكثير من الشركات البريطانية من ناحية إدارة الموانئ نذكر منها الصينية وبعض الدول الأوروبية وغيرها بشرط أن يتم تدريب الكوادر المحلية ونقل الإدارة كاملة للجانب اليمني بعد فترة زمنية مناسبة.

■ المجلة: أرجو إلقاء الضوء على توقيع عقود إدارة ميناء عدن بين وزارة النقل السابقة وشركة موانئ دبي حيث أثير حوله جدل واسع على المستويات مما أدى إلى تدخل الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح لإيقاف المشروع وكيف تقيم العقد مع موانئ دبي؟

■ باوزير: أولا وللأمانة التاريخية أقول إن الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح تدخل في الوقت المناسب وهذا

التدخل نتج عنه المحافظة على مقدرات الشعب اليمني وسيادته ولولا هذا التدخل لكان الوضع كارثيًا بالنسبة للميناء.

لقد سنحت لي الفرصة لقراءة اتفاقية الحكومة في ذلك الوقت مع شركة موانئ دبي كما تمكنت من الاطلاع وقرأت اتفاقيات أخرى لإدارة موانئ إقليمية وعالمية، وكمثال على هذه الاتفاقيات سأذكر في مقابلتي هذه، اتفاقية الميناء الجنوبي في مدينة جدة والذي تديره موانئ دبي فوجدت أن اتفاقية الحكومة اليمنية السابقة مع موانئ دبي الملغية هي اتفاقية مجحفة للمواطن اليمني وللوطن، ولولا عناية الله ونظرة الرئيس الأسبق الثاقبة في إيقافها لكانت كارثة كبرى. سأذكر لك دكتور وللقارئ الكريم جزء من السلبيات:

تنص الاتفاقية في المادة 37 منها على تأجير كامل ميناء المعلا بمبلغ مائتان وخمسة وعشرون ألف دولار أمريكي وللقارئ الكريم أن يتصور أن ما كان ثالث ميناء في العالم من حيث حركة الملاحة العالمية يؤجر بأقل من قيمة إيجار جناح في فندق في دبي لمدة سنة، وهذا المادة بحد ذاتها تستوجب استقالة مسؤولين في الوزارة المعنية في ذلك الوقت.

ميناء كالتكس يؤجر هو الآخر بمبلغ زهيد جدًا مقارنة بالدخل المتوقع من ميناء حاويات بمثل حجمه ويقدر مبلغ الإيجار بمليون ونصف دولار أمريكي سنويًا.

في نهاية فترة الخمسة والثلاثين عامًا يكون الحد الأعلى لعدد الحاويات والتي تمت مناولتها بواسطة موانئ دبي في ميناء كالتكس عدد 3440000 بينما وفي نفس الفترة الزمنية يكون ميناء دبي في الإمارات العربية المتحدة قد قفز إلى حوالي إثنى عشرة ضعف الرقم المذكور أعلاه كتقدير، وميناء جيبوتي قد قفز إلى أربعة أضعاف هذا الرقم كتقدير بينما ميناء عدن يكون محلك سر. كما نصت الاتفاقية على فضيحة أخرى وهي تثبيت سعر الكيلو وات بسعر ثابت طيلة مدة الخمسة والثلاثين عامًا وهذا ما لا يحصل في أي عقد في العالم نظرا لطبيعة تغير أسعار الكهرباء من فترة لأخرى.

أسعار المناولة في الموانئ الإقليمية القريبة من ميناء عدن هي حوالي السبعين دولار للحاوية غير أن العقد وفي المادة 38 الفقرة الثالثة سيدفع المشغل للدولة كحد أقصى ست دولارات للحاوية الواحدة تنزل إلى ثلاث دولارات وخمسة وسبعين سنت إذا وصل عدد الحاويات إلى إثنين مليون حاوية وللقارئ الكريم أن يعرف ويحس الفرق بين السبعين دولار والستة دولار.

ومن البنود المادة 6 والتي تنص على شراء كامل الأصول في الميناءين من رافعات جسريه بمختلف أنواعها ومعدات رفع ومعدات تنزيل وثلاثين قارب قطر وخمسة وأربعين قاطرة حاويات ومنصة جوية ووو..... بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار أمريكي، أي بقيمة رافعتين مع أن حسبة بسيطة لهذه الأصول تضع تقديراتها بأكثر من مائة وستين مليون دولار.

والفضائح في البنود كثيرة لا يتسع المجال في هذه المقابلة لذكرها، في المقابل وفي اتفاقية الميناء الجنوبي لميناء جدة في المملكة العربية السعودية يستحق المشغل (أيضاً موانئ دبي) وهو نفس المشغل المشارك الذي يريد تشغيل ميناء عدن يأخذ خمسة وثلاثين في المائة من أرباح التشغيل كما تلزم الحكومة المشغل باستثمار أكثر من مائة مليون دولار وعلى نفقة المشغل لاستثمارها في البنية التحتية وشراء آلات للميناء، كما يلتزم بتشغيل المواطنين في المشروع وليس للمشغل الحق في تغيير أسعار المناولة وغيرها من البنود الجيدة لصالح الحكومة .

■ المجلة: إذن وبعد هذه الإخفاقات في عدم القدرة على إدارة الميناء وما لحق باقتصاد البلد من خسائر، ما الذي يتوجب عمله برأيكم لتعديل وضع الميناء والقفز به إلى مستوى الموانئ في المنطقة أو العالم؟

■ باوزير: دعني أضرب لك مثلا حيا، وهو

مشروع المنطقة الحرة وتحديداً ميناء الحاويات وإصلاحه كعملية في المخ هي لازمة وضرورية جداً لمسيرة الحياة ولكن أي خطأ صغيريمكن أن يقضي عليها؛ لذا ومن منطلق حرصنا الشديد على النصح والإرشاد فيما أعلمه من خفايا هذا المشروع الإستراتيجي أرى إصلاح مسار المشروع بالتالي:

• إعداد مناقصة بشروط عالمية وعن طريق شركة محايدة.

• لاختيار شركة يجب دراسة شاملة لكل الشركات المتقدمة من حيث مواقع الموانئ التي تديرها ومدى توافق أو تعارض هذه الموانئ مع ميناء عدن والتركيزعلى الشركات التي تدير موانئ تتكامل اقتصادياً مع ميناء عدن.

• أخذ كافة الضمانات اللازمة من المشغل لتنشيط الميناء وزيادة دخله وذلك بزيادة عدد الحاويات العابرة وغيرها من المؤشرات.

• التركيز على الشركات القوية جدًا ويفضل الشركات ذات الثقل الكبيرفي هذا النشاط، والتي لها علاقات دولية واسعة ولها تأثيركبير على خطوط الملاحة الدولية.

• إلزام الشركة الفائزة بالاستثمارفي الإنسان اليمني والمجتمع اليمني بصورة قوية وعلى مدى طويل.

كل ما ذكر لن يتم إلا باستبعاد المسؤولين الذين إنغمسوا وراء مصالحهم الشخصية ورموا بعرض الحائط مصالح شعب كامل وكانوا سبباً في تأخيرإحياء الميناء من جديد.

■ المجلة: ماهي أهم المشاريع التي قامت شركتكم بتأسيسها سواء في السابق أو حالياً؟

■ باوزير: أهم المشاريع كان مشروع ميناء الحاويات (كالتكس) بداية من الدراسة إلى اتفاق المبادئ إلى الاتفاق النهائي إلى التشغيل ومازال اليوم موجود على خارطة الموانئ ذات الأهمية الجغرافية النادرة.

أيضا من المشاريع المهمة سلسة مطاعم بيتزا هت والتي كنا السابقين بالاستثمار في مدينة عدن مع شركاؤنا حينها.

أيضاً قطاع التطوير العقاري في عدن والمكلا.

قطاع إنتاج بيض المائدة في المكلا حيث وصل الإنتاج فيها إلى 22 مليون بيضة في العام غطت جزء من احتياج محافظة حضرموت ولكن تم العبث بالمشروع ونهبه بعد حرب 2015 وقررت الشركة تغيير موقع المشروع إلى مدينة سكنية ونقل المشروع إلى موقع آخر.

تطوير مجمع سكني في مدينة المكلا.

تطوير مجموعة عقارات في مدينة عدن.

تأسيس تحالفات مع شركات ذات بعد إستراتيجي في مجال البنية التحتية.

أيضاً الشركة تعمل على بناء تحالفات لنقل التقنية إلى الداخل بشتى صورها.

■ المجلة: يكتسب الاستثمار أهمية استثنائية في الظروف الحالية، ماهي أهم العوائق الحالية التي تحول دون جذب رأس المال الوطني أو الأجنبي للاستثمار في الاقتصاد الوطني؟

■ باوزير: أهم العوائق الحالية سنذكرها في نقاط أهمها:

• غياب تطبيق التشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية.

• تدخل المسؤولون (من مختلف القطاعات) كلٍ على هواه ولمصلحته لإيقاف المشاريع الاستثمارية مما يؤثر على المشاريع وعلى ملاكها وعلى سمعة الشركات المستثمرة في الداخل.

• عدم وجود الخدمات بأسعار تشجيعية للمستثمرمما يحمل زيادات غيرمنظورة على المنتجات.

• ابتزاز بعض قطاعات (الدولة اليمنية) للمستثمر بطرق عدة وبأوجه مختلفة.

• عدم وجود كادرمدرب تدريب عالي لمساعدة المستثمرين وتسهيل مهمة المستثمرين بموجب القانون.

• يفرض بعض المسؤولين (الكبار) إلى استقطاع حصة من مشروع المستثمرمقابل حماية.

• يجب فهم إن المستثمر عند توجهه إلى اليمن للاستثمار فإن المخاطر تكون جداً عالية مقارنة بالدول الأخرى القريبة التي لديها قوانين ممتازة ومطبقة حرفياً على المستثمر والدولة.

• يجب أن يكون القضاء نزيه وأن يكون مستقل وتنفذ أحكامه بقوة القانون وأن لا يكون هناك تجميد للقضايا أو تأجيل.

■ المجلة: في نهاية اللقاء أتقدم بالشكرباسم المهتمين بالشأن الاقتصادي لكل ما قدمه المهندس باوزير وشركاته للنهوض باقتصاد البلد كما أتقدم عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية بالشكر والتقدير للمهندس أسامة باوزيرعلى سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة هذا اللقاء الشامل والشفاف والمفيد والذي سلط الأضواء على جوانب مهمة وغائبة عند الكثيرين متمنيا له موفور الصحة والتوفيق وتحقيق كل ما يصبوا إليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

ماتحلى لمة الحبايب
إلا
مع رز روشي

تطورات أسعار صرف العملات مقابل الريال اليمني لشهر يوليو 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

■ شهد شهر يوليو لعام 2022م في موسم عيد الأضحى المبارك ارتفاعا بأسعار صرف العملات الأجنبية اذ بلغ اقصى حد له في 26 يوليو بحوالي 314 و310 ريال لكل ريال سعودي في عمليتي البيع والشراء 1193 و1175ريال لكل دولار في عمليتي البيع والشراء فقد بلغ المتوسط بحوالي 334.4 ريال يمني / ريال سعودي، و 1269.7 ريال يمني / دولار. انظر جدول رقم (1)

فقد شهدت ال 10 أيام الأولى ارتفاعا بأسعار بيع الصرف من 290 ريال يمني / ريال سعودي الى 298 ريال يمني/ ريال سعودي، و1110 ريال يمني / الدولار الى 1133 ريال يمني/ دولار. متأثرا بحلول أيام عيد الأضحى المبارك المصادف بتاريخ 2 يوليو.

تعقبها ارتفاعا طفيفا في بيع أسعار الصرف في ال 10 أيام الوسطى اذ بلغ اعلاها في 14 و15 يوليو بحوالي 303 ريال يمني / ريال سعودي و1150 ريال يمني / دولار متأثرا بالمزاد الأول المعلن من قبل البنك المركزي..

استمر الارتفاع في أواخر الشهر الى ان بلغ 311 ريال يمني/ ريال سعودي و1182 ريال يمني/ دولار متأثرا بالمزاد الثاني المعلن من قبل البنك المركزي في تاريخ 27 يوليو وكان بأقصى حد له خلال الشهر، وهذا ما سبب هلع عند افراد المجتمع بارتفاع أسعار السلع الضرورية.

الشكل رقم (١) الموضح لحركه بيع اسعار الصرف الريال اليمني / الريال السعودي خلال شهر يوليو

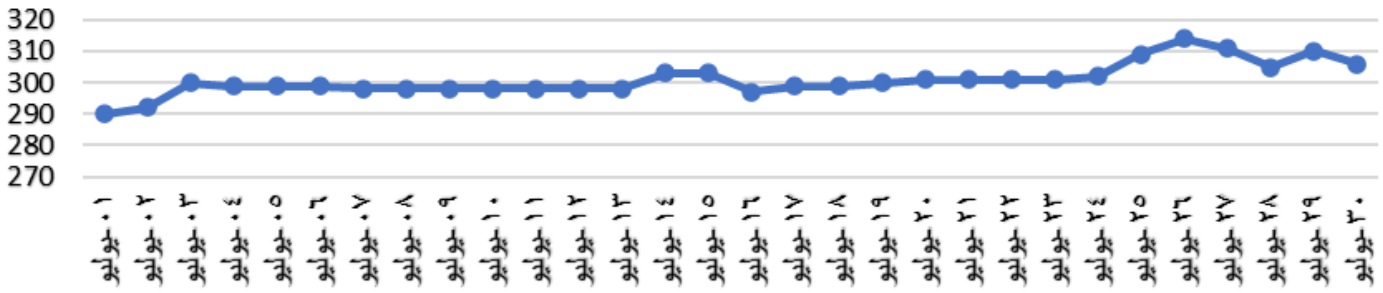

الشكل رقم (٢) الموضح لحركة بيع اسعار الصرف الريال اليمني/ الدولار خلال شهر يوليو ٢٠٢٢م

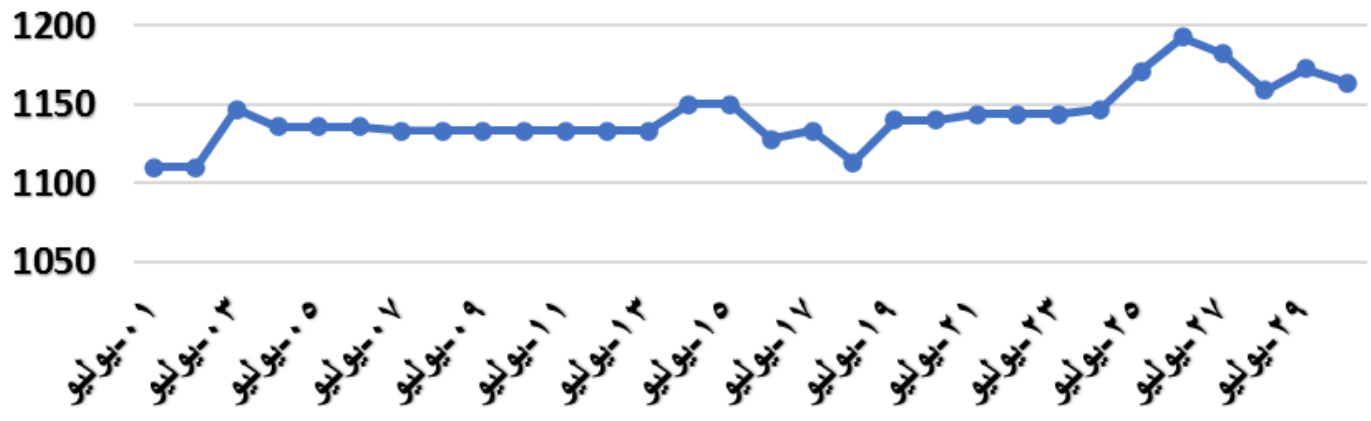

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يوليو لعام 2022م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 - يوليو	285	290	1090	1110	148.3	148.5	558	559
02 - يوليو	290	292	1102	1110	148.3	148.5	558	559
03 - يوليو	298	300	1129	1147	148.3	148.5	558	559
04 -يوليو	296	299	1122	1136	148.3	148.5	558	559
05- يوليو	296	299	1122	1136	148.3	148.5	558	559
06 -يوليو	267	299	1126	1136	148.3	148.5	558	559
07 -يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
08 -يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
09 -يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
10 -يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
11 - يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
12 - يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
13 - يوليو	296	298	1122	1133	148.3	148.5	558	559
14 - يوليو	297	303	1126	1150	148	148.5	557	560
15 - يوليو	297	303	1126	1150	148	148.5	558	559
16 - يوليو	294	297	1114	1128	148	148.5	560	562
17 - يوليو	297	299	1125	1133	148.3	148.5	562	562
18 - يوليو	298	299	1129	1113	148.3	148.5	562	562
19 - يوليو	298	300	1125	1140	148.2	148.4	558	559
20 - يوليو	298	301	1129	1140	148.2	148.4	558	559
21 - يوليو	299	301	1133	1144	148.2	148.4	558	559
22 - يوليو	299	301	1133	1144	148.2	148.4	558	559
23 - يوليو	299	301	1133	1144	148.25	148.4	558.5	559
24 - يوليو	300	302	1137	1147	148.25	148.4	558.5	559
25 - يوليو	308	309	1167	1171	148.25	148.4	558.5	559
26 - يوليو	310	314	1175	1193	148.25	148.4	558	559
27 - يوليو	308	311	1167	1182	148.25	148.4	558	559
28 - يوليو	300	305	1137	1159	148.3	148.5	558	559
27 - يوليو	306	310	1159	1173	148.3	148.5	558	559
29 - يوليو	304	306	1157	1164	148.3	148.5	558	559
31 - يوليو	307	309	1163	1171	148.3	148.5	558	559
المصدر	.twitter.com/Boqash							

■ بعد الإعلان عن مزادين فقط خلال الشهر ترتب عليها ارتفاع أسعار الصرف فقد أعلن البنك المركزي عن 30 مليون دولار في كل مزاد وبلغ اجمالي المزادات المقبوله بحوالي 28 مليار ريال يمني في المزاد الأول مقابل سعر الارساء بلغ 1129 ريال فقد بلغت نسبة التغطية 81%، و26 مليارريال يمني في المزاد الثاني مقابل سعر إرساء 1155 ريال فقد بلغت نسبة التغطية 74%. انظر جدول رقم (2)

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يونيو 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
2022/27	19 -يوليو	1137	1129	1129	30,000,000	24,390,000	27,536,310,000	%81	%100
2022/28	28 -يوليو	1188	1155	1155	30,000,000	22,370,000	25,837,350,000	%74	%100

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

كما لوحظ استقرار سعر الصرف في محافظة صنعاء خلال الشهر اذ لاتتجاوز أسعار بيع صرف العملات الأجنبية 150 ريال يمني / الريال السعودي و600 ريال يمني / الدولار.

فقد تجاوزت نسبة الارتفاع بين أسعار الصرف بين عدن وصنعاء خلال الشهر وتفاقمت الفجوة بينهما ما يعادل 100% وهذا يتعقب عليها ارتفاع في معاملات التحويل الصرف بين ا لمحا فظتين .

الشكل رقم (٣) العلاقة بين أسعار الصرف في عدن وصنعاء - بيع الريال السعودي (معدلات الارتفاع)

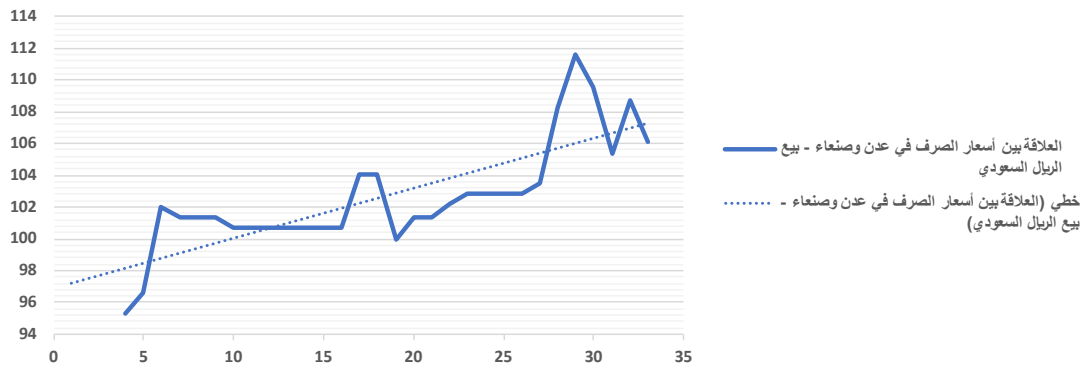

الشكل رقم (٣) العلاقة بين أسعار الصرف في عدن وصنعاء - بيع الدولار(معدلات الارتفاع)

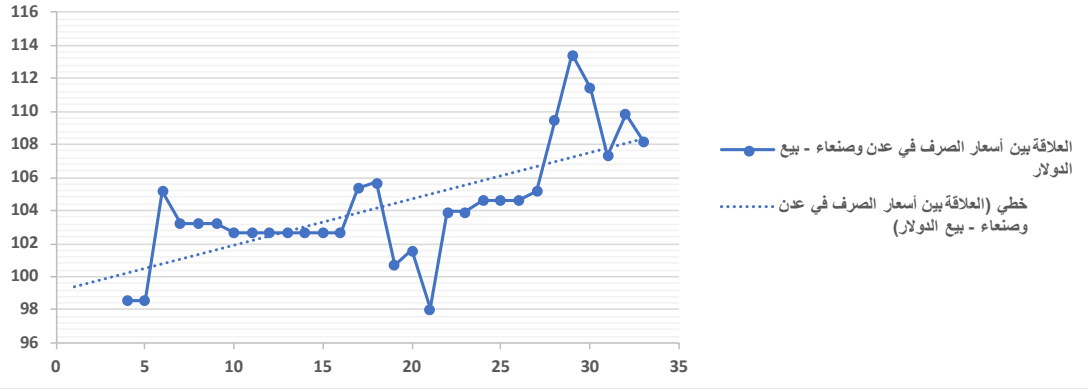

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 +967 02-359155 +967 02-356894

info@taibataden.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تطورات اقتصادية

أزمة الأمن الغذائي في اليمن

د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

سنحاول في هذا المقال لفت الانتباه إلى قضية خطيرة جدًا تهدد حياة ملايين السكان في اليمن وهي قضية الساعة إنها أزمة الأمن الغذائي الحادة سواء من حيث محددات الأزمة وحجمها وعمق انتشارها وسبل التخفيف من حدتها ووقف تدهور معدلاتها المتسارعة في المرحلة الحالية، مرحلة الأزمات المعقدة والمتداخلة وواسعة الانتشار على طول وعرض البلاد.

ولعل أهم تلك الأزمات على الإطلاق والتي تعصف في كل البلاد هي أزمة الأمن الغذائي، فقد تدهوروضع الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال سنوات الحرب بشكل خطيرليصل إلى أعلى المستويات على مستوى المؤشرات العالمية المتعارف عليها.

وحسب بيانات الأمم المتحدة يواجه اليمن واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم حيث أكثرمن نصف السكان غيرقادرين على الحصول على الغذاء.

إن الصورة قاتمة للغاية حاليًا حول الوضع الإنساني والأمن الغذائي في عموم البلاد ويمكن أن تتدهور بسرعة مع شدة الأزمة الاقتصادية الداخلية وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتراجع المساعدات الإنسانية بسبب ضعف مصادر تمويل المساعدات الغذائية عبرالدول والمنظمات الإغاثية والإنسانية عمومًا وعلى مستوى العالم.

إن سكان البلد جميعًا يهرولون نحو الفقر بسرعات جنونية حيث ينظم يوميًا المئات من الناس إلى اتون العوز والاحتياج حيث تواصل البلاد نزيفها البشري والاقتصادي والاجتماعي بسبب الحرب والاضطرابات الداخلية والخارجية.

تلك الصورة المؤلمة حول الوضع الإنساني يمكن أن تتدهور بسرعة مع شدة الأزمة الاقتصادية الداخلية وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتراجع مؤشرات الاقتصاد المحلي عمومًا.

إن أهم العوامل المساعدة على توسيع الفقرفي اليمن هي تفاقم سبل كسب العيش وارتفاع نسبة الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد وذلك بسبب غياب فرص كسب العيش وفرص العمل نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية يومًا بعد يوم وتوقف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية للقطاعين العام والخاص جراء الحرب وتداعياتها وسيادة عدم الاستقراروغيرها من المؤثرات الداخلية والخارجية.

■ مفهوم الأمن الغذائي:

إن المفهوم الحديث للأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية هو "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" ويختلف هذا المفهوم عن التعريف التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي للدول من خلال اعتماد الدول على مواردها وإمكانياتها في تلبية احتياجاتها الغذائية محليًا. وبالتالي فأن مفهوم الأمن الغذائي هو" مفهوم عالمي يهدف لسد الحاجات عبرالسوق المحلي والدولي عموما".

■ حجم أزمة الأمن الغذائي في اليمن

سنحاول في هذا الحيز وباختصار شديد أن نبين حجم أزمة الأمن الغذائي والتي تتزايد من عام لآخروبأرقام مخيفة للغاية، ولبيان ذلك سنحاول استخدام أرقام وإحصائيات دولية ومحلية حسب المتاح.

ولإدراك حجم فجوة الأمن الغذائي يستحسن امتلاك معلومات موثوقة حول كميات الإنتاج والصادرات والواردات من السلع الغذائية وكميات الاستهلاك والطلب على الغذاء وأهم السلع التي تشكل الفجوة الغذائية أو أرقام حول السكان والفقروالمجاعة وسوء التغذية وغيرها من المعلومات المرتبطة بالأمن الغذائي.

ينتج اليمن العديد من المحاصيل الزراعية وتأتي في مقدمتها الحبوب كالذرة الرفيعة والقمح والذرة الشامية والشعير وكذلك الأعلاف، ومحاصيل الفواكه والخضروات ومحاصيل أخرى مثل التبغ والقطن والسمسم والبن وغيرها، والبقوليات، إلا أن كميات الإنتاج متواضعة جدًا حيث سجلت في بعض السنوات نمو متواضع جدا مقداره ٣.٥٢٪. وعند مقارنة ذلك بنمو الاحتياجات المرتبطة بنمو عدد السكان عموما فهورقم متواضع جدًا خاصة أن بعض السنوات سجلت تراجع في النمو أو سجلت أرقام سالبة، فمثلًا في عام ٢٠١٨م بلغت كمية الحبوب المنتجة محليا ٣٧٥ ألف طن وكمية واردات الحبوب ومنتجات المطاحن ٤.٠١٨ ألف طن، وبلغت نسبة الإنتاج المحلي من القمح كنسبة إلى الإجمالي ٣.٢٪ من واردات القمح المسجلة وقدرها ٢.٨٧٨ طن متري. وهناك دراسات تشير إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي

من الحبوب في عام ٢٠١٨م بلغت ١١٪ تقريبًا، يضاف لذلك مشكلة ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات السلعية والتي تشكل حوالي ٤ اضعاف المتوسط العالمي، ومن حيث الوزن النسبي تشكل الواردات الغذائية حوالي ٣٩٪ من إجمالي الواردات السلعية وهي من أعلى النسب مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.

إن ارتفاع معدلات الواردات السلعية وخاصة الغذائية تشكل أكبر المخاطر على الاقتصاد والسكان وخاصة تدهور حالة الأمن الغذائي.

أما حول مؤشرات الأمن الغذائي المرتبط بأرقام السكان وهو الأكثر حضورًا في الحالة اليمنية لوجود معلومات دولية موثوقة حيث يعاني عدد كبير جدًا من السكان من انعدام الأمن الغذائي.

وحسب المتحدث باسم الأمم المتحدة السيد ستيفان دروجاريك " إن الوضع الإنساني في اليمن يسقط من حافة هاوية" مع وجود أكثر من ٢٠ مليون إنسان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية وقال إن ١٦ مليون من الرجال والنساء والأطفال يعانون من جوع شبه كامل وإن عشرات الآلاف من الأشخاص يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة فيما يقع ٥ ملايين أخرين على بعد خطوة واحدة من المجاعة.

أما استخدام مؤشر IPc (التصنيف المتكامل لمرحلة الغذاء) والذي يستخدم كمؤشر عالمي لقياس انعدام الأمن الغذائي ففي الحالة اليمنية يتوقع ارتفاع المؤشر، حسب معطيات وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الغذاء العالمي، إلى ٥٥٪ من إجمالي السكان خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢م، أما عدد الأشخاص الذين يعانون من مستويات كارثية من الجوع فمن المتوقع زيادة عددهم من ٣١٠٠٠ شخص في النصف الأول من عام ٢٠٢٢م وإلى ١٦١٠٠٠ شخص مع نهاية العام تقريبًا.

إن ارتفاع الأسعار وتناقص المساعدات الإنسانية يشكلان عاملان قويان لتدهور الأمن الغذائي وزيادة فجوة الأمن الغذائي في البلد حيث تمتد أزمة الأمن الغذائي إلى ما هو أبعد من القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وهي أزمة تواجه فيها الأسر صعوبة في تلبية جميع الاحتياجات العاجلة - الغذاء وغير الغذاء - على حد سواء وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي بسبب تدهور سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

إن أهم أسباب زيادة أسعار الغذاء والوقود هي:

- زيادة أسعار الغذاء عالميًا.
- زيادة معدلات التضخم بالتزامن مع الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية.
- ارتفاع أسعار الوقود وعدم الانتظام في التوريدات.
- ضعف الإنتاج المحلي من الغذاء وزيادة الاعتماد على الاستيراد.
- الحرب وسيادة عدم الاستقرار وانقسام السوق.

أتوقع شخصيا تزايد أزمة الأمن الغذائي في السنوات القادمة وازدياد عدد السكان الفقراء واتساع دائرة المجاعة مع استمرار ركود الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتراجع المساعدات الإنسانية لأسباب محلية ودولية.

■ حلول عاجلة للحد من أزمة الأمن الغذائي

إن من الصعوبة بمكان الخروج من نفق أزمة الأمن الغذائي والفقر والمجاعة المخيمة على سكان البلاد بفترة قصيرة وخاصة في الظروف العاصفة بالبلاد من كل اتجاه.

ويمكن تحقيق الأمن الغذائي في اليمن عندما يحصل السكان على أغذية سليمة ومغذية وكافية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية وذلك في حال مراعاة الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي مثل:

- التوفير المادي للغذاء.
- الوصول المادي - الاقتصادي للغذاء.
- استخدام الغذاء.
- استقرار الأبعاد الثلاثة السابقة على مر الزمن.

إن استقرار عناصر الأمن الغذائي من حيث توفير الغذاء والقدرة على شراء الغذاء واستخدام الغذاء في تلبية حاجاتهم بعيدًا عن المنقصات المختلفة أمر في غاية الصعوبة في الظروف التي تمر بها البلاد وسوف تستمر سنوات طوال حتى يتحقق الحد الأدنى من متطلبات الأمن الغذائي.

عمومًا يمكن الحد التدريجي من أزمة الأمن الغذائي إذا تحققت الحلول العاجلة بهذا القدر أو ذاك وهي:

1- وقف الحرب وإحلال السلام والعمل الجاد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

2- ضرورة الحصول على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة واستخدامها بشكل شفاف لمساعدة الفئات الهشة في المجتمع.

3- ضرورة الانتقال بالمساعدات الإنسانية إلى مراحل متقدمة من عمليات دعم سبل كسب العيش وتنويع المساعدات والانتقال من المساعدات إلى الدعم المادي المباشر وخلق فرص عمل مدرة للدخل.

4- تطوير برامج الدعم لتتركز على برامج متكاملة بالتركيز على برامج مساعدة للفقراء وهي الأمن الغذائي والتغذية والصحة والاصحاح البيئي.

5- تعزيز شبكة المعلومات المرتبطة بتعزيز أنظمة المراقبة والإنذار المبكر وذلك بالتعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية غير الحكومية وسلطات الدولة المختصة.

6- زيادة وتوسيع دعم جهود تعزيز الإنتاج الزراعي وسبل العيش الزراعية والأمن الغذائي.

7- تقديم التسهيلات التجارية والضمانات الائتمانية لاستيراد القمح والسلع الغذائية الاساسية من الدولة ومؤسسات التمويل الدولية مثل مجموعة البنك الدولي لصالح المستوردين.

8- إنشاء صندوق ائتمان الواردات لتمكين المستوردين للأغذية والقمح من الوصول إلى الأسواق بسرعة مع ضرورة الحصول على ضمانات لتمديد شروط الدفع.

9- تعزيز وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية ذات الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في البلاد.

10. إن تنفيذ المقترحات والمعالجات أعلاه قد يساعد في تخفيف حدة أزمة الأمن الغذائي وتضييق دائرة الفقر والمجاعة التي يسير إليها ملايين الناس بسرعة جنونية يوما بعد يوم.

تداعيات

حرب روسيا واوكرانيا على الأمن الغذائي في اليمن

حسين عبدالرحمن فدعق

حمل الاسبوع المنصرم اخبار ايجابية للدول التي تزايد لديها القلق على امنها الغذائي بسبب اندلاع الحرب بين روسيا واكرانيا وتأثيرها على انتظام سلاسل التوريد ، فقد انخفض سعر طن القمح بأكثر من 100 دولار متراجعا من 462دولار الى 334 دولار للطن خلال تعاملات يوم الخميس 14 يوليو 2022 بعد الانباء المطمئنة عن تفاهمات بين روسيا واوكرانيا برعاية تركية لاستئناف تصدير القمح عبر البحر الاسود، مدفوعة برغبة الطرفان لتجاوز ضغط المخزونات التي تراكمت بوقف التصدير و اقتراب موسم حصاد جديد.

تعد اليمن واحدة من تلك الدول التي فاجأتها حرب في اوكرانيا بعوامل اضافية خارجية عقدت اوضاع تامين استيراد القمح كمادة هامة في مجموعة السلع الغذائية المستهلكة في اليمن، مما ضاعف من عوامل التهديد والتوجس بتزايد احتمالات المجاعة ووصولها حد الكارثة بالنسبة للشرائح التي تقع في المستوى الخطر، وتعد العوامل الداخلية اساس مشكلة الامن الغذائي في اليمن لدى الشرائح التي اصبحت مهددة بقوة دفع الحرب الدائرة منذ 7 سنوات بكل تداعيتها على الاقتصاد والتنمية والدخول والاستقرار ونزوح السكان وتعدد الجبايات وصعوبة انتقال المواد الغذائية على الطرق الداخلية ، كما تزايد ت مخاطر حدوث المجاعة بتأثير موجة الحمائية التي اندلعت صدى للمخاوف من تداعيات حرب اوكرانيا على صادرات القمح، حيث أظهرت عدد من الدول المصدرة للغذاء ردت فعل حمائية، خوفا من ازمة غذاء عالمية توقعها العديد من المحللين بسبب اهمية الدولتين كدول مصدرة للقمح، مما دفع ما يقرب من عشرين دولة الى اختيار سياسة حمائية اوقفت من خلالها صادراتها من القمح ومواد غذائية اخرى، حتى تضمن امنها الغذائي خشية حدوث قلاقل اجتماعية، الامر الذي ضاعف من مخاطر حدوث المجاعة في الدول التي تعتمد في غذاءها على الاستيراد ومنها اليمن، حيث يعتمد السكان على المواد الغذائية المستوردة بنسبة نصل الى 90% من غذائه وطبقا لبيانات متوفرة عن عام 2021 بلغ اجمالي المواد الغذائية المستوردة عبر جميع الموانئ البحرية والبرية الرئيسية في اليمن خلال الاشهر الستة الاولى من عام 2021 حوالي 3.1 مليون طن بزيادة قدرها 31% ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، وتعد اوكرانيا وروسيا مصدر لاستيراد 30%من الكمية المستوردة من مادة القمح الى اليمن.

ومع استمرار الحرب في اليمن، وتزايد اعداد الاشخاص الذين تقطعت بهم سبل العيش الكريم.. تعد المساعدات الغذائية الانسانية التي تقدمها المنظمات الاغاثية والمنظمات الدولية المتخصصة حيوية يصعب الاستغناء عنها، حيث تعتمد نسبة كبيرة من السكان على المساعدات التي تقدمها منظمات الاغاثة والمنظمات المتخصصة الاخرى كمصدر اساسي للغذاء ولعبت تلك المساعدات دور كبير في تحسين وضع الامن الغذائي وحافظت على بقاء الوضع تحت السيطرة فحتى العام 2021 تم الوصول الى 13 مليون شخص بمستوى متفاوت من المساعدات الغذائية.

وبرغم جهود العديد من المنظمات الدولية التي تكافح لتجاوز الحالة الحرجة من سوء التغذية وتوفير حد معقول من الامن الغذائي ظل قلق هذه المنظمات مرتفع وتحذيراتها تتكرر وتتصاعد على مدى اعوام الحرب بتكرار الاستغاثة من تزايد اعداد المحتاجين لمعونات غذائية من بين فئات الاطفال والشرائح الاخرى المعرضة لسوء التغذية في مستوياتها المتفاوتة واظهرت حاجة تلك المنظمات الى تمويل برامجها التي تعاني من عجز جزئي في التمويل ما يجعل جهودها لاتصل الى كل المستهدفين، وتعمل منظمات مثل صندوق الامم المتحدة للطفولة(اليونسف)، ومنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ،وبرنامج الاغذية العالمي والعديد من المنظمات الاغاثية الاخرى على تنسيق جهودها في ظل عدم كفاية التمويل، وتتفق تلك المنظمات على المعايير الاساسية لتصنيف الفئات التي تعاني من سوء التغذية والجوع وتتفق على تعريف مفهوم الامن الغذائي بالمعنى العام مع وجود مساحة للمترادفات بين التعاريف، ويعد تعريف منظمة الاغذية والزراعة(الفاو) لمفهوم الامن الغذائي اكثر انضباطا حيث تعرفه بانه" توفر الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية".

وبرغم تزايد الآمال والفرص لوصول المساعدات بوجود الهدنة الهشة لتحسين حالة الامن الغذائي الا ان انشغال الدول المانحة والفاعلة بتداعيات الحرب في اكرانيا وتأثيراتها ليس فقط على وضع

استيراد القمح وانما يمتد ليشمل جوانب الدعم المالي واولويات الانفاق مع احتمال تحول الحرب الى مواجهة شاملة تجر اليها دول في يدها التمويل والتدبير في محنة اليمن، ما يجعل قضية الامن الغذائي تتراجع امام التداعيات السياسية والاحتمالات العسكرية في حرب اوكرانيا، وقد ظهر ذلك جليا في قمة التنمية التي انعقدت مؤخرا في المملكة العربية السعودية وفي اجتماع الرباعية الذي تخلق الى خماسية تدفع بالكلام لحل ازمة مجاعة لم يعد للكلام بقية من اثرفيها، ولم تعدم المنظمات المفردات الصادمة في وصفها من قبيل الوخيمة والكارثة والمميتة لتلفت الانتباه الى حجم المعاناة لعلها تثمر اموال للتمويل في حضرت المؤتمرات.

و يعد التقرير الاخير من برنامج الغذاء العالمي استغاثة تثير القلق من وضع الغذاء وتراجع برامج المساعدات في تناغم مع تقارير المنظمات الاخرى التي تشكو من عدم كفاية التمويل (الفاو و (اليونسف...) يعكس القلق الجدي لما الت اليه الامور وما يتوقع من مخاطر المجاعة حيث يصف التقرير الاخير الصادر في يوليو ازمة الغذاء ويرفعها الى مستوى الكارثة ويعلن حالة الطوارئ، بإعلان توقف برامج و انشطة المرونة وسبل العيش وبرامج التغذية في المدارس حيث ستتوقف المساعدات عن 4 مليون شخص وستبقى فقط لنحو 1.8مليون شخص، واظهر التقرير انه وبالرغم من النقص الحاد في التمويل فقد تمكنت وكالات الاغاثة من تقديم مساعدات شهرية لنحو 12.6مليون شخص خلال الاشهر الاربعة الاولى من هذا العام لتغطي نسبة 70%من المحتاجين البالغ عددهم 17.9مليون شخص.

فهل تستجيب الدول المانحة لنداء المنظمات الدولية العاملة في اليمن بتوفير الاموال اللازمة لبرامجها لتخفيف اثر سوء التغذية وبوادر المجاعة في ظل حرب داخلية تصنع اسباب المجاعة وحرب خارجية عمقت اثارها ام تخطو اليمن خطوة اخرى باتجاه الكارثة.

المراجع:

Https//www amf.org الفصل العاشر محور الامن الغذائي في الدول العربية ص 171

العهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

- https//www.aden-tm.net/news/213370-

- unicef . org/ mena/ar yemen

موقع- unicef. Org/mena/ar لمحة عن الامن الغذائي والتغذية في اليمن مارس 2022ا

Https//www amf.org الفصل العاشر محور الامن الغذائي في الدول العربية ص 171

- https//www.aden-tm.net/news/213370

البنك الدولي تقرير تامين واردات السلع الغذائية الضرورية الى اليمن مايو 2018 -

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي موبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة والتحويلات

Alarwy Exchange & Transfers Co.

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

دلتا أبين..
مخزن للأمن الغذائي بحاجة إلى إعادة تأهيل

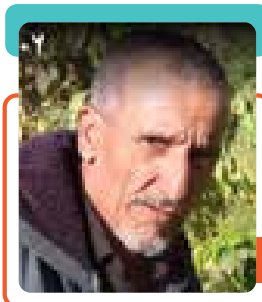

بقلم/ م. عبدالقادر خضر السميطي

تلعب الأرض الزراعية دورا مهما في محافظة أبين وعموم البلاد كمصدر اساسي لتزويد السكان بالمنتجات الزراعية المختلفة فهي من أخصب المناطق الزراعية على مستوى البلاد وتحتوي على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة، كما حباها الله بميزه خاصه وهي تنوع المناخ في هذه المحافظة حيث تقسم إلى منطقه ساحليه ومناخها حار مثل دلتا أبين ودلتا أحور ومنطقة متوسطة الارتفاع ومناخها معتدل وهي موديه ولودر والمحفد والوضبع ومنطقه مرتفعة ومناخها بارد وتشمل يافع ومكيراس وبهذا التنوع تعتبر محافظة أبين كمزرعة محمية طبيعيا حيث يساعد هذا التنوع المناخي على استمرار الزراعة والانتاج الزراعي على مدار السنه وذلك بسبب تنوع مناخها على مدار فصول السنه وسوف اختصر في عرضي هذا على منطقة دلتا أبين.

دلتا ابين منطقه زراعية مهمة تقدر مساحتها الصالحة للزراعة بحوالي ٨٥ الف فدان وتتميز تلك المساحة بانها أراضي خصبة لوقوعها بين واديين وهما وادي بناء ووادي حسان.

اما حول اهم المحاصيل التي اشتهرت دلتا أبين بزراعتها و انتاجها فهي متنوعة وتشمل معظم المحاصيل الحقلية مثل الحبوب ومنها الذرة الرفيعة و الدخن و الذرة الشامية و المحاصيل الزيتية مثل الفول السوداني والسمسم ودوار الشمس والقطن طويل التيله كما تشتهر دلتا أبين بزراعة جميع انواع الخضار مثل الطماطم والفلفل الأخضر والاحمر المجفف والبصل الأخضر و الأحمر والباذنجان والباميا والكوسه والقرع العسلي والبطيخ والشمام والكبزره والكراث والجزر والفجل والخيار وغيرها كما تشتهر في زراعة الأشجار المعمرة مثل الموز والمانجا والباباي والتين والجو افة والعاط والبيذان وغيرها من المحاصيل.

اما حول ابار المياه فيقدر عددها في منطقة الدلتا أكثر من ٤٥٠ بئر بين ارتوازي و سطحي والتي يستخدمها المزارعين في ضخ مياه الآبار باستخدام الديزل وكذلك منظومة الطاقة الشمسية الذي وصل عددها إلى أكثر من منظومه عاملة وهذا يعني أن كمية 300 المياه الموجودة في حوض دلتا أبين كبيره و صالحه لري المحاصيل الزراعية، فإذا وجدت خطط لزراعة مزيد من الاراضي الزراعية من الحبوب فيجب التوجه الى العمل الجاد لاستصلاح المزيد من الأراضي التي تدهورت وتصحرت لأسباب يعرفها الجميع وبالذات اهمال الاستثمار في هذا القطاع الهام وكذلك على السلطات أن تخطط لزراعة الحبوب وزيادة المساحة التي يتبقى أن تحدد لزراعة الحبوب وان توفر الأصناف الجيدة والمحسنة وإشراك الجمعيات الزراعة والمزارعين في التخطيط لزراعة الحبوب ومنها القمح حتى نستطيع أن نصل إلى إنتاجيه عالية من الحبوب وصولا إلى سد جزء هام من الطلب في السوق .

اما أهم المشاكل التي تؤثر على الانتاج الزراعي في دلتا أبين فتمكن في التالي:

1. الإهمال الكبير لقنوات الري والجسور وتعطل الكثير منها وخاصة في الفترة ما بعد عام ١٩٩٤م مما أدى إلى انحسار المساحة الصالحة للزراعة.
2. تحول مساحات كبيره وشاسعه للتصحر بسبب زحف الرمال وانتشار أشجار ا لمسكيت .
3. انجراف الكثير من الاراضي الزراعية والتربة الصالحة للزراعة بسبب تدفق السيول الجارفة ويرجع ذلك لعدم جاهزية قنوات الري.
4. تحول مساحات كبيره من الأراضي الزراعية الخصبة إلى مخططات سكنيه.
5. ارتفاع تكاليف واسعار المستلزمات الزراعية من المبيدات والأسمدة والمحروقات وقطع الغيار والأعمال الاليه العمالة اليدوية.

كل تلك العوامل المشار اليها بعالية أثرت سلبيا على الزراعة في دلتا أبين وعلى كميات الإنتاج للحاصلات الزراعية المختلفة.

ولأهمية الأرض الزراعية كعنصر هام ومكان وحيد نمارس فيه نشاطنا الزراعي لنقتات مما نزرعة من حبوب وفواكه وخضار وأعلاف لتربية الماشية والدواجن وتربية النحل فيجب الحفاظ علية من العبث وخاصة بالبيئة الزراعية والحد من تلوثها بفعل ما يقوم به السكان من نشاط من اعمال حياتية تؤثر سلبيا على الاراضي والبيئة الزراعية وهي ثروة قومية يجب الحفاظ عليها سليمة وصالحة للإنتاج الزراعي وبناء على ذلك نؤكد على ضرورة التصالح مع البيئة وذلك من خلال تدوير بعض المخلفات التي كانت سبب في خراب بيئتنا الذي نعيش

فيها وتحويلها من مواد ضاره إلى مواد نافعه تزيد من خصوبة التربة وتزيد من إنتاجية وحدة المساحة كما ونوعا .

ان الامن الغذائي في الظروف الحالية هو هدف كل دول العالم و ابين يمكن ان تساهم بدور مهم في ارساء اسس للأمن الغذائي في البلد فأبين تمتلك الأرض وتمتلك المياه وتمتلك العمالة ولكن ينقصها دعم الدولة فيما يتعلق بتوفير البذور المحسنة في أبين ودعم مركز البحوث الزراعية وهو أول مركز على مستوى الشرق الأوسط ولكن للأسف هذا المركز غير قادر على مواكبة العمل الزراعي وذلك لأسباب تهميش المركز وعدم وجود ميزانيه تشغيليه لإجراء البحوث الزراعية واستنباط أصناف جديده من البذور. تلعب البحوث الزراعية دورا مهما في التنمية الزراعية فلا تنميه بدون بحوث ولا بحوث بدون امكانيات مالية وهنا احب التأكيد ان كل ما يعمل في أبين في الجانب الزراعي هو بمجهودات شخصية من المزارعين ومن بعض المهتمين وهي جهود فردية متواضعة لا تساعد على مواكبة العمل في مجال زراعة الحبوب لكي نصل إلى توفير الحد الأدنى من الحبوب لكي نساهم في توفير الغذاء ، إذا أردنا ان نعمل في مجال تأمين الغذاء علينا أن نوفر ما نحتاجه من البذور المحسنة من الذرة الرفيعة والدخن والذرة الشامية والقمح والشعير فكل هذه المحاصيل تجود زراعتها في دلتا أبين مع اختلاف طفيف في كمية الإنتاج لكل محصول ، فقد عملنا على زراعة جميع انواع الحبوب وانتاجيتها ممتازة ما عدى القمح والشعير الذي تحتاج الى جهود السلطات ومنها الحصول على بذور محسنة وتوزعها مجانا على الراغبين في زراعته وبإشراف البحوث والإرشاد الزراعي حتى يتحول الى محصول اقتصادي نافع لسد حاجة بسيطة من الطلب في السوق والحد من الاعتماد على الاستيراد ولو بكميات متواضعة

خاصة وان تجاربنا الزراعية مع زراعة محصول القمح كانت تجارب متواضعة في عام وكانت2010 النتائج طيبه ومقبولة وتم زراعة عدة حقول ايضاحيه في كل من يرامس والديو والفيوش وأحور وكانت تجارب ناجحة ومبشرة كنا نتمنى أن تستمر لكن كانت حرب م قد2011 تسببت في ايقاف تلك التجارب وتسببت في تراجع الانتاج الزراعي ودمرت البنيه التحتية للقطاع الزراعي ولازالت آثار هذه الحرب واضحة للعيان حتى يومنا هذا .

تكتسب زراعة القمح في دلتا أبين اهمية خاصة في الظروف الحالية وفي المستقبل في ظل ازمة الغذاء العالمي ويجب على السلطات دعم هذا العمل من خلال تنشيط دور البحوث والإرشاد الزراعي للحصول على أقلمة بعض أصناف القمح تحت درجة حرارة دلتا أبين و نطالب بتمويل أبين بكميه 2 طن من البذور المحسنة لتوزيعها على المزارعين في أبين وكذلك زراعة جزء منها في مزرعة البحوث تحت إشراف مختصين للأهمية العاجلة.

وهنا يجب الاشادة بالجهود الفردية لبعض المزارعين مثل عامر المعسل والذي قام مشكورا بزراعة القمح خلال ٣سنوات ماضيه وسوف يستمر ونحن نتابع هذه الجهود ونر اقبها فنيا والجهود والنتائج مبشرة. ان دراسة مدى اقتصادية انتاج القمح تقع على وزارة الزراعة والبحوث الزراعية لمساعدة جهود المزارعين ومساعدتهم في تطوير زراعة القمح سوف نستمر في متابعة المزارعين الذين يزرعون القمح لمعرفة المزيد عن زراعة القمح في أبين

ونتمنى أن نصل إلى ما نرجوه فإذا أرادت الدولة أن تدعم الأمن الغذائي في إطار توفير البذور المحسنة للقمح وغيرها من الحبوب مثل الدخن والذرة الرفيعة والشامية. اعتقد ان أبين ستكون صالحة لإنتاج تلك الاصناف. كما لا ننسى امكانيات أبين في انتاج الثروة الحيوانية والدواجن والنحلية بكميات كبيرة وممتازة و أبين كانت لها تجارب ناجحة في هذا النشاط الانتاجي وكانت تزود السوق ولا زالت في كثير من المنتجات مثل اللحوم والبيض

والخضار والأسماك والحبوب وغيرها.

من خلال تجارب زراعة القمح في أبين فان انتاجية الفدان قد سجلت من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠كجم وعوامل التربة الصالحة لزراعة القمح وايضا المناخ مناسب لأن موعد زراعته في نوفمبر وفيه الجو معتدل المقنن المائي يحتاج محصول القمح من ٥ إلى ٧ريات منذ زراعته حتى ما قبل الحصاد وهو متاح ايضا عمر المحصول في الأرض حوالي ١٢٠يوم فقط الحصاد يدوي والدراس بالإله وكلها مؤشرات مشجعة على زراعة القمح، نطالب وزارة الزراعة والري والأسماك دعم جهود زراعة الحبوب بشكل عام بما فيها القمح في المحافظة وتعزيز الامن الغذائي في البلد والتخفيف من الاعتماد على الخارج.

واخيرا اسمحوا لي تزويد القراء الكرام ببعض المعلومات العامة والتوصيات والمقترحات للنهوض بالإنتاج الزراعي في دلتا ابين وهي على النحو التالي:

- مساحة دلتا أبين حوالي 85 الف فدان منها أكثر من 50 % خارج نطاق المساحة المزروعة بسبب كثبان رمليه وسيسبان ومخططات سكنيه جديده وغيرها.
- قنوات الري بحاجه الى تنظيف من النيوس والاشجار وجهود السلطات والخيرين مطلوبة.
- منشآت الري بحاجه الى صيانة وترميم وبوابات لتستطيع ري الاراضي الزراعية والحد من الهدر في مياه السيول.
- العقم الترابية لم تعد مجديه وعليه لابد من أجراء دراسات هندسيه واستبدالها بمنشآت تحويليه بمواصفات عالمية.
- اعادة تنشيط مركز البحوث الزراعية وتوفير له كل الدعم المادي وفتح باب التوظيف في المركز في كل التخصصات.
- ضرورة استيراد تقاوي ونباتات لإجراء التجارب عليها في المركز وفتح اي قيود في هذا الجانب مع مراعاة إجراء الفحوصات عليها في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقنين استيراد المبيدات والأسمدة الكيماوية التي عبثت بالبيئة والتربة والمياه.
- تشجيع المزارعين على تدوير المخلفات النباتية والحيوانية لإنتاج الكمبوست ودعمهم بتوفير الآليات الخاصة لإنتاج الكمبوست.
- دعم المزارعين في مجال تقنيات الري الحديث.
- دعم المزارعين في مجال تصنيع المبيدات الطبيعية الأمنه مثل إنتاج مبيد النيم.
- لابد من أعادة مشروع اكثار البذور لأنه يعتبر الركيزة الأساسية لإنتاج البذور للزراعة.
- دعم مزارعي القطن والبحث عن سوق يعطي أسعار عادله تتناسب مع تكاليف الإنتاج.

يعلن البنك المركزي عن فتح الاكتتاب في أدوات الدين العام ابتداء من الأول من شهر أغسطس (2022/8/1م) وذلك على النحو التالي:

البيان	ودائع البنك
الآجل	3 أشهر
العائد	18 - 20%
غرامة الكسر	نقطتين من أقصر آجل لأخر إصدار
الشروط:	
المعلومات المتوفرة أعلاه الخاصة بقيمة الأداة، العائد، غرامة الكسر لا تعتبر ملزمة على البنك المركزي وهي قابلة للتغيير بحسب ما تقتضيه سياسة البنك والتي تتوافق مع أهداف السياسات المالية والنقدية.	
يكون الاكتتاب نقداً ولا يسمح بأي اكتتاب عن طريق تحريك أرصدة مجمدة سواء بالبنك المركزي أو البنوك الأخرى.	
لن ينظر البنك في أي طلب اكتتاب غير مكتملة كافة المعلومات المطلوب تدوينها فيه.:	
تصدر ودائع الوكالة بمبلغ 100 مليون كحد أدنى مسموح به للاكتتاب.	
يجوز للبنوك أن تتقدم بطلبات كوكلاء لعملائها.	
يحق للبنك المركزي رفض أي من أو كل الطلبات دون ابداء أية أسباب.	
يتم خصم قيمة الأدوات من الحسابات الموجودة لدى البنك المركزي لمن لديهم حسابات نقدية في البنك المركزي او بالتوريد نقداً للبنك المركزي .	
الأدوات قابلة للخصم وإعادة الخصم والتداول على أساس سعر آخر إصدار منفذ لأقصر أجل إضافة إلى نقطتين مئويتين.	
الادوات لا تمنح أو تصرف قيمتها الا للمستفيد الأصلي صاحب الحق أو لمن انتقلت اليه الملكية بصورة صحيحة طبقاً للنظام أو بموجب توكيل رسمي موثق من قبل محكمة مختصة بالداخل أو قنصلية يمنية بالخارج.	

لحج: الاقتصاد المنسي

(الحسيني جناين... والرمادة زراعة)

اعداد: د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف - عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قراء مجلة الرابطة الاقتصادية الأكارم، نقوم في هذا المقال بتسليط الضوء على القطاع الزراعي في المناطق المحررة، ونحن هنا نركز على قطاع الزراعة في محافظة لحج لما تتمتع به من أرض خصبة ومناخ مناسب لمختلف المزروعات طول أيام السنه، حيث كانت تُعَدْ الممول الرئيسي لسكان مستعمرة عدن بالخضار والفواكه أثناء فترة الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، وما زالت الممول لسكان محافظة عدن حتى الوقت الراهن.

■ موقع المحافظة.. مقومات زراعية ومناخية مميزة

تقع محافظة لحج على دلتا وادي تبن، لها اتصال من اتجاه الشمال بمحافظات البيضاء والضالع وتعز، ومع محافظة عدن وخليج عدن من الجنوب، ومع محافظة أبين من الشرق، ومع محافظة تعز من الغرب، وفيها (15) مديرية، ويشكل سكان المحافظة ما نسبته (3.7%) من اجمالي سكان اليمن حسب تعداد 2012م، وتضاعف اثر موجات النزوح والهجرة.

■ موارد الارض...وتنوع المناخ

الزراعة النشاط الرئيسي لمعظم سكان المحافظة والتي تتركز فيها مساحات الزراعية المنبسطة وعلى جوانب الأودية والمدرجات الجبلية حيث احتلت المرتبة (14) من بين المحافظات في انتاج المحاصيل الزراعية، ويتنوع مناخ محافظة ، مما يمكنّها من زراعة أنواع المحاصيل المختلفة، فمحافظة لحج تزرع المحاصيل النقدية كالبن حالياً، والقطن وخاصة طويل التيلة في الوقت القريب، ففي موسم الصيف تكون الأراضي قابلة لزراعة الدخن والغرب (الذرة الحمراء) ، ومن ثم يأتي وقت الشتاء المناسب لزراعة الذرة الشامية (الهند) وزراعة أنواع الخضروات والفواكه المختلفة والتي ما زالت تزرع وتشتهر بها المحافظة كالمانجو، والجوافة، والبوبيا(البابايا)، والعباسي، وغيرها.

■ تحديات القطاع الزراعي

تبلغ المساحة المحصوليه لأراضي المحافظة الزراعية 32168 هكتار وفق احصائيات محصول 2012م المتوفرة، إلاَّ أنَّ

المزارعون يعانون من ظروف قاسية منذ 2015م، وازدادت سوء مع تذبذب هطول الامطار من جهة، وارتفاع أسعار الوقود من جهة أخرى، حيث كانت الزراعة وخاصة محصول الحبوب مثل (الدخن، والذرة الحمراء، والذرة الشامية -الهند-) مصدر غذاء لأغلب السكان من المزارعين حيث تؤمن لهم الغذاء وبيع الفائض في السوق وبالتالي حصوله على مصدر دخل ، الذى تعد عاملاً قوياً لصمود المجتمعات الريفية في ظل التدهور الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير الأعلاف لتربية الماشية، ويتحصلون على الألبان ومصدر رزق ور افد للأسواق باللحوم و مشتقاتها.

■ تحديات التنمية الزراعية

يُعَدْ القطاع الزراعي ذو أهمية كبيرة ودور فاعل في النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلد، إلاَّ أنَّ هناك خسارة يتلاقاها المزارع في حصاد كل عام، حيث يتلقى المزارع خسارة في بعض المحاصيل في موسمها كمحصول الطماطم التي تشتهر به المحافظة، فعدم توفر إمكانيات الخزن مع ارتفاع أجرة النقل، يُمَنْ المزارع بخسارة كبيرة، وهذا ما نلاحظه من ارتفاع أسعار الطماطم وإن كان في موسمها، انخفاض المعروض منها وارتفاع تكاليف زراعتها، مع عدم توفر ثلاجات للخزن والاستفادة منها عند انتهاء الموسم.

كما تحديات الهجرة الداخلية والخارجية، أدت إلى اهمال الأراضي الزراعية كما أن الحاجة أدت إلى بيع الارض الزراعية وتحويلها إلى منازل سكنية، حيث قد تضاعف عدد السكان بعد حرب 2015م، جراء الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، وعودة أسر المغتربين، والنزوح من مناطق الاقتال، مما شكل ضغطاً على الخدمات وزحف المدن السكنية على حساب الأرض الزراعية خاصة في مديرية تبن التي تشهد اكبر تضخم سكاني في المحافظة على الاطلاق، إذ يوجد بها (7) مخيمات للنازحين، غير أولئك ا لقا طنين المستأجرين للمنازل. وهذا يهدد الأمن الغذائي لسكان المحافظة والمحافظات المجاورة من المناطق المحررة للأجيال القادمة.

■ حلول عاجلة

يجب أن تكون هناك خطط واضحة للحفاظ على الصمود المجتمع اليمني وخاصة الريف في محافظة لحج جراء الأزمة التي يمر بها البلد، والمحافظة على القطاع الزراعي، وأهمها:

- تفعيل دور بنك التسليف والتعاون الزراعي للقيام بدورة المناط به في صرف قروض للمزارعين لشراء الحراثات والحصادات والبذور المحسنة، والطاقات الشمسية لتشغيل الآبار.
- اصلاح السدود وترميمها جراء ما لحق بها من تدمير وشبه تدمير جراء الحرب 2015م.
- وضع خطط واضحة للتنمية الزراعية من قبل السلطات المحلية وقيادة المحافظة بالتنسيق مع الجهات المختصة بالجانب الزراعي في المحافظة بما يعزز من حل مشكلات هذا القطاع.
- وضع رؤية للنهوض بالقطاع الزراعي في المحافظة من خلال الدعوة إلى مؤتمر يشارك فيه كافة الجهات المختصة بتمويل ودعم القطاع الزراعي.
- تفعيل دور اللجان المختصة بحماية الأراضي الزراعية وتلك القابلة للزراعة، من العبث بها.

أوكرانيا.. ماذا بعد؟!

مرفت عبدالواسع

لا يمكن الحديث عن الحرب المشتعلة بين روسيا وأوكرانيا بعيدا عن التطرق لحيثيات الصراع بين روسيا والغرب من جهة، والمواجهة الدائمة بين روسيا والولايات المتحدة على أكثر من صعيد، من جهة أخرى. صراع مؤشراته تدل على أبعاده السياسية والاقتصادية و المصالح أيضا.

فالحرب الدائرة غير معزولة عن الأمن القومي لروسيا، بل يمكن تعريفها بأنها تتويج لحالة صراع دولي على النفوذ والتأثير على القرار الدولي وإعادة رسم خارطة النفوذ، عقب انفراد أمريكا بقواعد القرار لفترة من الزمن. فالدولة المتفككة -سابقا- "أي الاتحاد السوفيتي" اجتهدت وعبر مركزها موسكو في الحفاظ على أجزائها المستقلة عن طريق سياسات مختلفة.

في مقابل ذلك تتطلع بعض من تلك الأجزاء الى المضي بعيدا عن ذلك الرابط القديم وهذه كانت أولى ملامح انفجار شرارة الحرب التي ذهبت بالجميع إلى منحنى التصعيد من حرب تصريحات إلى مواجهة مباشرة عبر تحريك روسيا قوتها نحو أوكرانيا التي ترى فيها روسيا أنها جزء أصيل منها لايمكن التنازل عنه.

أما الغرب فقد أصبح يدرك ماوصلت إليه روسيا من قدرات تمكنت عبرها من التغلب على حالة التطويق، ويرى محللون أن دعم أوروبا المستميت لأوكرانيا ماهو إلا فرصة لتقليم أظفار روسيا.

■ اقتصاد العولمة في مهب الريح

كان لحرب روسيا على أوكرانيا إرهاصات، أبرزها: أزمة الطاقة، وتوسع في أزمة الغذاء، فضلا عن حالة التخبط التي أصابت الاقتصاد العالمي و الذي كان ينشد التعافي من انعكاسات فيروس كورونا وحالة الإغلاق الذي شهده العالم ومانتج عنها من أزمة سلاسل الإمداد.

وفي اتجاه آخر لمضار هذه الحرب ماحل باقتصاد العولمة الذي أصبح أول ضحياها.

فالاقتصاد الروسي انخرط في اقتصاد العولمة خلال السنوات الأخيرة من خلال استثمارات روسيا الضخمة في اقتصاديات الدول الأخرى، وبالتالي فوقع الحرب انعكس على ذلك الاقتصاد و على تلك الاستثمارات والشركات العاملة فيه والاقتصادات التي تنشط فيها -أيضا- خاصة قطاع التكنولوجيا والإلكترونيات وصناعة الطائرات والمعدات.

■ الروبل في وجه العقوبات

فرض الغرب وأمريكا عقوبات تدريجية لكبح جماح موسكو في حربها كنوع من أنواع الأسلحة التكتيكية، وهنا تجب الإشارة إلى أن أولى الصدمات على الاقتصاد من و اقع الحرب لم تكن بسبب المقاطعة السريعة لدول العالم للدب الروسي بقدر ماكانت هي مشكلة التحويلات المالية نحو روسيا من الشركات والدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية بها.

وهذا مادفع روسيا إلى المطالبة بالدفع بالروبل نظير النفط والغاز المصدر لدول أوروبا، وهو ماأحدث حالة انقسام بين الحلفاء، لاسيما مع الحاجة المستمرة للطاقة الروسية، وبالفعل فإن شركات أوروبية في كلٍّ من ألمانيا و المجر وسلوفاكيا انصاعت لذلك، بالسداد مقابل ماتحصل عليه من خلال التحويل إلى بنك غازبرومابنك الروسي الذي تقوم عليه مهمة تحويل العملة إلى الروبل.

■ المقاطعة والبحث عن بدائل

تداعيات هذه الحرب لم تقتصر على الطرفين فيها؛ إذ أن هناك دولا نالت نصيب الأسد منها؛ فنصف الصادرات الروسية من النفط يذهب إلى أوروبا ولا يخفى مدى أهمية الغاز الروسي لتلك الدول . وعقب العقوبات الاقتصادية على روسيا، وتماشيا مع فك ارتباط الحاجة لأوروبا لمصادر الطاقة الروسية شرعت أوروبا وأمريكا إلى التحول لمنتج آخر؛ ليكون البديل، ومنها قطر أو نيجيريا أو الجزائر إلا أن هذه الخطوة تواجه عقبات كبيرة في التوسع نحو ذلك التحويل . ويضع محللون اقتصاديون -أيضا- فكرة الاعتماد على طاقة الرياح إلا أن تنفيذها لن يكون سهلا على المدى القصير.

■ سيناريوهات الحرب والاقتصاد

وضع العديد من المحللين عدة نقاط ستكون هي النهاية لتلك الحرب -كما يعتقدون- ومنها: التوصل لتسوية سياسية ترضي الجميع، أو انتصار أحد الطرفين، أو أن تعلن موسكو وقفاً للعمليات العسكرية، وكل تلك الخيارات لن تكون هي النهاية، والدليل واضح من تمسك كل طرف بما يريد .

إلا أنه ومع استمرارها لهذه الفترة من الزمن فقد أصبحت أشبه بحرب استنزاف لن تقتصر آثارها على روسيا فقط، فعواقب الحرب كبيرة على الطرف الآخر، أوكرانيا والمنطقة والعالم بأسره .

إن هذه الحرب ستكون أكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي من جائحة فيروس كورونا؛ إذ أنها ستؤدي إلى تغييرات جوهرية في الاقتصاد العالمي

ويبقى السؤال..

مامدى إمكانية أوروبا من الاستغناء عن الطاقة الروسية مع قرب الشتاء القادم؟ أم أنها سترضخ لإملاءات روسيا في تغيير قواعد اللعبة؟

بمشاركة خبراء متخصصين..

لقاء موسع لمناقشة مشكلة كهرباء عدن

عقد يوم الاثنين ٤ يوليو ٢٠٢٢ في مقر مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بعدن مائدة مستديرة حول مشكلة الكهرباء في عدن والحلول المستقبلية لها شارك فيه نخبة من كبار مهندسين الكهرباء المتخصصين، و بمشاركة وكيل محافظة عدن للشؤون التنموية المهندس عدنان الكاف، والمهندس خليل عبد الملك وكيل وزارة الكهرباء.. ومجموعة من المتخصصين في مجال الاقتصاد والمال و قيادات مجتمعية، وإعلاميين.. ناقشت الجلسة مشاكل الكهرباء في عدن والحلول الاستراتيجية، بالإضافة الى مجموعة العوامل التي فاقمت أزمة الكهرباء في عدن مثل:

- ارتفاع عدد السكان بشكل كبير نتيجة لتزايد النازحين إلى عدن.
- توقف عمليات الصيانة والتطوير لمحطات الكهرباء.
- سرقة التيار الكهربائي(التوصيل العشوائي)
- انتشار وتزايد البناء العشوائي غير ا لمرخص .
- امتناع نسبة كبيرة من السكان من تسديد الفواتير.

* كما قدم المهندس خليل عبد الملك وكيل وزارة الكهرباء والطاقة شرحا تفصيليا و افيا لمشكلة الكهرباء؛ حيث أوضح أن ٨٥% من تكلفة الكهرباء هي قيمة الوقود المستخدم في التوليد وان تكلفة توليد الكهرباء في اليمن تعتبر من أكبر التكاليف في دول العالم حيث تكلفة وحدة الكهرباء ٣٧٠ ريال وتباع للمواطنين ب٦ ريال وهو ما يمثل خسارة وعبئ على الخزينة العامة يثقل كاهلها..

كما أشار المهندس خليل عبد الملك أيضا إلى أن ٧٠% من الطاقة المولدة في عدن هي من الديزل الأعلى سعرا من المشتقات الأخرى بالنسبة لتوليد الكهرباء. حيث لم يعد مستخدما في معظم دول العالم، واوضح أن إجمالي التوليد في عدن سواء محطات حكومية أو طاقة مشتراة في احسن الظروف لا تتجاوز ٣٠٠ ميجا بينما أقصى حمل في عدن حاليا ٦٥٠ ميجا تنخفض إلى ٥٠٠ ميجا اذا توفرت كهرباء مستمرة.

كما أشار إلى أن المحطة القطرية تحتاج مبلغ ١٥ مليون دولار للصيانة وقطع الغيار ويمكن ذلك أن يتم خلال ٢١ يوما فقط ليتم بعدها ادخال ٥٠ ميجا وت من الكهرباء للمنظومة في عدن وهو ما يمكن أن يساهم في حل جزء من مشكلة الكهرباء في عدن.

وأوضح المهندس خليل أن محطات الكهرباء المستأجرة كان المخطط لها أن يتم التعاقد

معها لمدة ٦ أشهر فقط ولكن تم التمديد لها.
كما أشار إلى أن المشكلات التي تواجه الكهرباء تتمثل في ارتفاع نسبة الاستهلاك نتيجة زيادة السكان وايضا بسبب امتناع المواطنين من تسديد فاتورة الكهرباء وبالتالي يتحمل المواطن جزء من المشكلة، موضحا أنه حتى ٢٠١٤ ورغم الصعوبات والظروف السياسية والأمنية في ذلك الوقت في عدن بلغت نسبة تسديد الفواتير ٨٥% .
وفيما يخص الحلول الممكنة والعاجلة لمشكلة الكهرباء في عدن أوضح المهندس خليل أن الحل يتمثل في توفير قطع الغيار والصيانة لمحطات الكهرباء في عدن بالإضافة لإدخال المحطة القطرية وهو ما سيسبب تحسن كبير في الكهرباء.
كما طالب باستغلال ١القرض الكويتي لتوسعة شبكة الكهرباء بقيمة ٦٤ مليون دولار.
ثم تطرق لمنحة البنك الدولي للكهرباء في اليمن وأنها موجهة لتوفير منظومات طاقة شمسية للمنازل الريفية.
وفيما يخص مشروع توليد الكهرباء من السفينة العائمة بالمازوت فقد أوضح المهندس خليل أن مولدات السفينة من شركة وارتسلا وانه تم عمل مناقصة وتقدمت ٧ شركات وانه تم تحديد موقع للباخرة و كيفية تزويدها بالمازوت وذلك بالتنسيق مع السلطة المحلية في عدن وهو ما اكد عليه المهندس علي مشرف وهو أحد المهندسين المشرفين على المشروع.
ولكنه أشار أن وزير المالية اوقف اعتماد مشروع التوليد من السفينة. (رغم أنه كان مشاركا في اجتماع لجنة الطاقة التي أقرت اعتماد الاستعانة بالطاقة العائمة وكان يفترض طرح اعتراضه داخل اجتماعات مجلس الوزراء و يوضح اسباب اعتراضه ومقترحاتهم البديلة لتخفيف معاناة المواطنين في عدن)
* كما قام المهندس عدنان الكاف بتحديد مشكلة الكهرباء في عدن في أربعة محاور رئيسية هي مشكلة إدارية ومشكلة مالية ومشكلة فنية ومشكلة تشريعية ، حيث أشار إلى ضعف قدرة السلطة على فرض قراراتها وغياب دورها الرقابي الفعلي، بالإضافة إلى أهمية إعادة تدريب و تأهيل الكوادر ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ،مع إيجاد تشريعات قانونية منظمة تسمح للقطاع الخاص بالمشاركة إضافة لضعف التمويل وغياب الرؤية الموضوعية وتداخل الصراعات السياسية في موضوع الكهرباء.
* وقد قام المهندس سالم باحكيم بتوضيح أعمق لمشكلة الكهرباء في عدن موضحا أنها ليست مشكلة آنية بل هي مشكلة مزمنة ومنذ الثمانينات لكن الفارق أن فترة الثمانينات كانت هناك دولة ونفوذ للقوانين.. وتحدث عن أن تكلفة التوليد كبيرة جدا(٣٧٠ريال) مقارنة ب ٦ ريال قيمة بيعها للمواطنين، إضافة لارتفاع الفاقد إلى ٥٠% من حجم الطاقة المنتجة.
كما أوضح أن كثير من محطات الكهرباء متقادمة و انتهى عمرها الافتراضي ضاربا مثل في محطة كهرباء الحسوة التي تكلف وحدة الكهرباء المنتجة مرة ونصف قيمة وحدة الكهرباء من الطاقة المشتراة.
موضحا أن متوسط تكلفة الكيلووات الواحد يبلغ ٢٣ سنت ستنخفض إلى ٧ سنت اذا تم توليد الكهرباء من الغاز.
وأشار في حديثه انه اعد دراسة حول الكادر العامل في الكهرباء في عدن وتوصل إلى أن ٥٠% منهم هم أما اميون او معهم شهادات اقل من الاعدادية بينما ال٥٠% الآخرين نصفهم غير متخصصين في الكهرباء.
وهذا من حيث النوع أما من حيث الكم فقد وجد أن عدد الموظفين أكبر بكثير من حاجة مؤسسة الكهرباء.
شارحا انه لا بد من وجود عائد اقتصادي لأي خدمة لضمان استمرارها وهو الغير موجود حاليا في خدمة الكهرباء، وان قانون الكهرباء قدم للبرلمان عام ٢٠١٤ ولم يقر حتى الآن.
فيما أكد الخبير الاقتصادي صالح الجفري ما أوضحه كل من المهندس خليل والمهندس باحكيم مؤكدا في ذات الوقت على أهمية معالجة ضمان المستحقات الايرادية من المواطنين ووضع حد الفاقد بسبب العشوائيات..
* بعد ذلك قدم المشاركون مداخلات قيمة حيث اقترح الدكتور سامي محمد قاسم رئيس قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن اقتراح أن تقوم الدولة باستغلال المنحة المقدمة من المملكة العربية السعودية لبناء محطة الغاز لتوليد الكهرباء مع البدء بالمرحلة الثانية من محطة الرئيس للكهرباء ورفع قدرتها إلى ٥٠٠ ميجا وات وتحويلها للعمل بالغاز مع إعادة ترميم المحطة القطرية وتحويلها للعمل بالغاز بقدرة ٥٠ ميجا وات مع استغلال القرض الكويتي والمنحة السعودية لشبكة الكهرباء وهو ما يعني انتهاء أزمة الكهرباء في عدن، مع بدء مشروع التحول للعدادات الإلكترونية ذات الدفع المسبق والرفع التدريجي للتعرفة ما سيعمل على تقليل الفاقد وزيادة ايرادات المؤسسة العامة للكهرباء.
* كما قام الأستاذ رضوان الخامري بشرح الصعوبات التي تواجه الحكومة نتيجة للصراع السياسي وانه لابد من وجود بيئة مشجعة وتوافق سياسي وهو ما يشكل أرضية مهمة لحل مشكلات الخدمات وفي مقدمتها مشكلة الكهرباء وهو ما اكد عليه الأستاذ عثمان كمراني محافظ عدن الأسبق وكذا الدكتور عبد الله عوبل، كما قامت الدكتورة بثينة السقاف بالتأكيد على اهمية وجود خطط مستقبلية للكهرباء تستوعب التوسع السكاني الذي تواجهه مدينة عدن ..
* فيما أشارت الاستاذه اروى السنمي من إذاعة لنا أن مشكلة الكهرباء أصبحت مثار أبرز قضايا المواطنين ولكن ممثلي الكهرباء لا يردوا على دعوتنا لهم للرد على استفسارات المواطنين عبر قناتنا الإذاعية..
* اما الدكتور محمد العماري فقد أوضح أن البيئة الحالية غير مشجعة للمستثمرين للاستثمار في قطاع الكهرباء وانه لابد من إيجاد بيئة مناسبة للقطاع الخاص أمنيا وتشريعيا واستقرارا.
* وفي نهاية الجلسة أشار المهندس سالم باحكيم إلى أنه لابد من وجود رؤية واستراتيجية واضحة للحكومة في قطاع الكهرباء مع تحديد خطط عاجلة

وخطط متوسطة وبعيدة الأمد مع تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة ودراسة كيفية توفيرها،حيث أن في مؤتمر الرياض الأخير قدمت ١٥ توصية خاصة بالكهرباء وقبلها في مؤتمر الحوار الوطني العام في صنعاء كان أيضا قد قدم ٢٨ توصية حول الكهرباء وهو ما يوضح أهميتها الكبرى

■ التوصيات:

وقد خرج اللقاء بمجموعة من التوصيات ذات المدى القصير والمدى الطويل.

وكانت التوصيات للإجراءات السريعة والعاجلة كالتالي:

تأهيل المؤسسة العامة للكهرباء من الناحية الفنية والإدارية والمالية وذلك من خلال:

١- اختيار الكفاءات من المهندسين وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب

٢- إعادة تأهيل الكوادر العامل في المؤسسة وتوفير فرص تدريبية و إيقاف التعينات من غير المتخصصين.

٣- اعتماد آليات مناسبة لرقابة الإدارية والمالية مع تطبيق الشفافية خصوصا في عمليات شراء المشتقات النفطية

#سرعة صيانة محطات الكهرباء في عدن مثل المحطة القطرية التي يمكن أن يعاد تشغيلها وصيانتها خلال ٢١ يوم وبقدرة ٥٠ ميجا ومحطة الحسوة التي تعمل بحدود ٤٠ لفرع قدرتها إلى ٧٠ ميجا ومحطة المنصورة ٢ التي تعمل بقدرة ٢١ ميجا رغم أنها مصممة لتعمل بقدرة ٧٠ ميجا مع توفير قطع الغيار والزيوت لهذه المحطات مما يوفر ما بين ١٦٠- ١٩٠ ميجا وات.

- سرعة الانتهاء من شبكة تصريف الكهرباء وذلك لتشغيل محطة الرئيس بكامل قدرتها ٢٦٤ الشبكة

- سرعة فتح الاعتماد لمحطة الكهرباء العائمة العاملة بالمازوت بطاقة ٩٠ ميجا وات مع سرعة إنجاز شبكة التصريف لها في خلال ٤ أشهر.

كل ذلك سيوفر لعدن ما بين ٥٣٨ و٥٧٨ ميجا وات من الكهرباء ما يعني عدم الاستعانة بمحطات الكهرباء المستأجرة

■ اما الحلول على المدى الطويل:

١- بدء تنفيذ مشروع محطة الغاز الخاص بمحطات توليد الكهرباء الممول من المملكة العربية السعودية.

٢- تحويل محطة كهرباء الرئيس والمحطة القطرية للعمل بالغاز الأقل تكلفة.

٣- تنفيذ المرحلة الثانية من محطة كهرباء الرئيس ورفع قدرتها إلى ٥٠٠ ميجا.

٤- استغلال القرض الكويتي الخاص بمشروع شبكة كهرباء عدن لتوسعة الشبكة وتقليل فاقد الكهرباء وتحسين الخدمة.

٥- البدء بتركيب عدادات الدفع المسبق للكهرباء مما يساهم في تقليل الفاقد وتحسين الإيرادات والتحصيل.

٦- الرفع التدريجي لتعرفة الكهرباء والتحول للكهرباء بالغاز مما يقلل من العجز في الجانب المالي في قطاع الكهرباء ويخفف فاتورة الدعم لهذا القطاع من موازنة الدولة

البيان المشترك

لاجتماع المجموعة الخماسية بشأن اليمن: يوليو 2022

عقد مسؤولون رفيعو المستوى من حكومة سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة اجتماعا افتراضيا بالاتصال المرئي يوم 18 يوليو 2022 لمناقشة الوضع في اليمن. وقد رحبوا بمشاركة مبعوث الأمم المتحدة الخاص هانس غروندبيرغ كضيف في الاجتماع، كما رحبوا بمشاركة ديفيد غريسلي، منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية لليمن، لبحث ناقلة النفط صافر.

جددت اللجنة الخماسية تأكيد التزامها القوي بوحدة وسيادة واستقلال اليمن وسلامة أراضيه، والتزامها بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني.

رحبت اللجنة الخماسية باستمرار صمود الهدنة، والتي نجم عنها فوائد ملموسة للشعب اليمني منذ أن بدأت في 20 إبريل. وشدد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى الاستمرار في هذا التقدم والبناء عليه، الأمر الذي يتطلب تقديم تنازلات من جميع الأطراف.

أيدت اللجنة الخماسية تماما جهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص الرامية إلى توسيع وتمديد فترة الهدنة في 2 أغسطس، إضافة إلى التطبيق الكامل لجميع بنودها. واتفقت اللجنة على ضرورة أن تكون الغايات النهائية للعملية بقيادة الأمم المتحدة هي تحقيق وقف إطلاق النار بشكل دائم، والوصول إلى تسوية سياسية مستدامة، وأن تستند تلك التسوية على الاتفاقات السابقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رحبت اللجنة الخماسية باستمرار الحكومة اليمنية في تطبيق تدابير بناء الثقة المتفق عليها، بما فيها تيسير دخول الوقود عبر ميناء الحديدة، واستئناف رحلات جوية تجارية معينة من وإلى مطار صنعاء.

أكدت اللجنة الخماسية أهمية أن تستخدم جميع الأطراف العوائد، بما في ذلك عوائد ميناء الحديدة، لدفع الأجور.

أعربت اللجنة الخماسية عن القلق بشأن الأثر الإنساني الشديد لاستمرار إغلاق الطرق حول تعز، ودعت الحوثيين إلى إبداء مرونة في المفاوضات، وفتح الطرق الرئيسية فورا. وشددت اللجنة على أهمية تحسين حرية حركة المدنيين في أنحاء اليمن، مشيرة إلى أهمية التواصل البنّاء مع الأمم المتحدة للوصول إلى حل مستدام لمشكلة فتح الطرق.

جددت اللجنة الخماسية تأكيد الدعم لمبعوث الأمم المتحدة الخاص وتأييد مقاربته متعددة المسارات. ورحبت بما أتاحه ذلك من تقدم في مناقشة المسائل الاقتصادية والعسكرية، بما في ذلك تأسيس لجنة التنسيق العسكري، وغرفة التنسيق المشترك على المستوى العملياتي، وبدء الحوار بشأن الرواتب.

شددت اللجنة على أهمية استمرار القيادة والوحدة من مجلس القيادة الرئاسي باعتبارها خطوة هامة تجاه الوصول إلى تسوية سياسية بقيادة ومبادرة اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة.

شددت اللجنة على أهمية أن تكون العملية السياسية شاملة للجميع، ودعت جميع الأطراف إلى ضمان المشاركة النسائية التامة والمتساوية والجادة في عملية السلام في اليمن. وأكدت على أهمية احترام الأطراف لالتزامها بنسبة 30 بالمئة كحد أدنى من المشاركة النسائية، تماشيا مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

أعربت اللجنة الخماسية مجددا عن قلقها البالغ لتدهور الوضع الإنساني، مشيرة إلى الأثر الضار للأزمات العالمية على استيراد الغذاء. واتفق أعضاؤها على مواصلة دعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية لضمان توفر التمويل التجاري.

أدركت اللجنة الخماسية بأن إصابات المدنيين المتعلقة بالنزاع حاليا أغلبها بسبب الألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر، ودعت إلى التعجيل في جهود إزالة الألغام، مشيرة إلى عمل الأمم المتحدة بهذا الصدد. وأشادت اللجنة بجهود مشروع مسام لإزالة الألغام، وأعربت عن القلق لما يقال عن زراعة الحوثيين لألغام بحرية في البحر الأحمر قريبا من الناقلة صافر.

شددت اللجنة الخماسية على ضرورة الإفراج عن جميع سجناء الحرب، وفق مبدأ الجميع مقابل الجميع دون تأخير، لأسباب إنسانية وكأحد تدابير بناء الثقة.

اتفقت اللجنة الخماسية على الحاجة العاجلة لتأمين التمويل اللازم لتمكين تحويل النفط من الناقلة صافر المتهالكة إلى ناقلة أخرى. وأشارت اللجنة إلى تعهدات المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ورحبت بالتعهد الإضافي البالغ مليونيّ جنيه إسترليني المقدم من المملكة المتحدة. كما أعربت عن دعمها التام لجهود الأمم المتحدة تجاه وضع خطة شاملة لتفادي وقوع كارثة إنسانية وحدوث أخطار بيئية.

رحبت اللجنة الخماسية بحزمة الدعم الاقتصادي السعودية-الإماراتية المشتركة لليمن البالغة 3 مليارات دولار، والتي أعلنتا عنها في شهر إبريل، إلى جانب التزام بمنحة إضافية من السعودية بمبلغ 200 مليون دولار لتوفير مشتقات بترولية لتشغيل محطات توليد الكهرباء في اليمن

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

إعداد وتحليل:	رصد ميداني:	رسوم بيانية:
د. بثينة عبدالله السقاف	محمد أبوبكر سالم	أنصاف عباد الظنبري

■ قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد لأسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية في محافظة عدن منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق وعند القيام بتحليل استمارة الرصد الأسبوعية، أنَّ هناك ارتفاعاً في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر يونيو الماضي، نتيجة لاستمرار تدهور قيمة العملة المحلية مقابل بقية العملات الأجنبية الاخرى.

■ المتغيرات في متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر يوليو 2022م

عند مقارنة متوسط أسعار شهر يوليو مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي (يونيو) ، يلاحظ انخفاض متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم بنسبة (3 %)، كما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (3%) عما كان عليه في مايو والذي انخفض بنسبة (9%)، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد استمر بالارتفاع بنسبة (5%) بعد أن قدرت بـ(0.3%) في الشهر الماضي، كما استمر متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم بالارتفاع بنسبة(4%) عما سجله من ارتفاع في الشهر الماضي والذي كان بنسبة (10%)، أما الزيوت عبوة 8 لتراً (بيت الكرم) فقد انخفض بنسبة بسيطة بلغت (3%) بعد تسجيله ارتفاعا بنسبة (8%) الشهر الماضي، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً طيلة شهر يوليو.

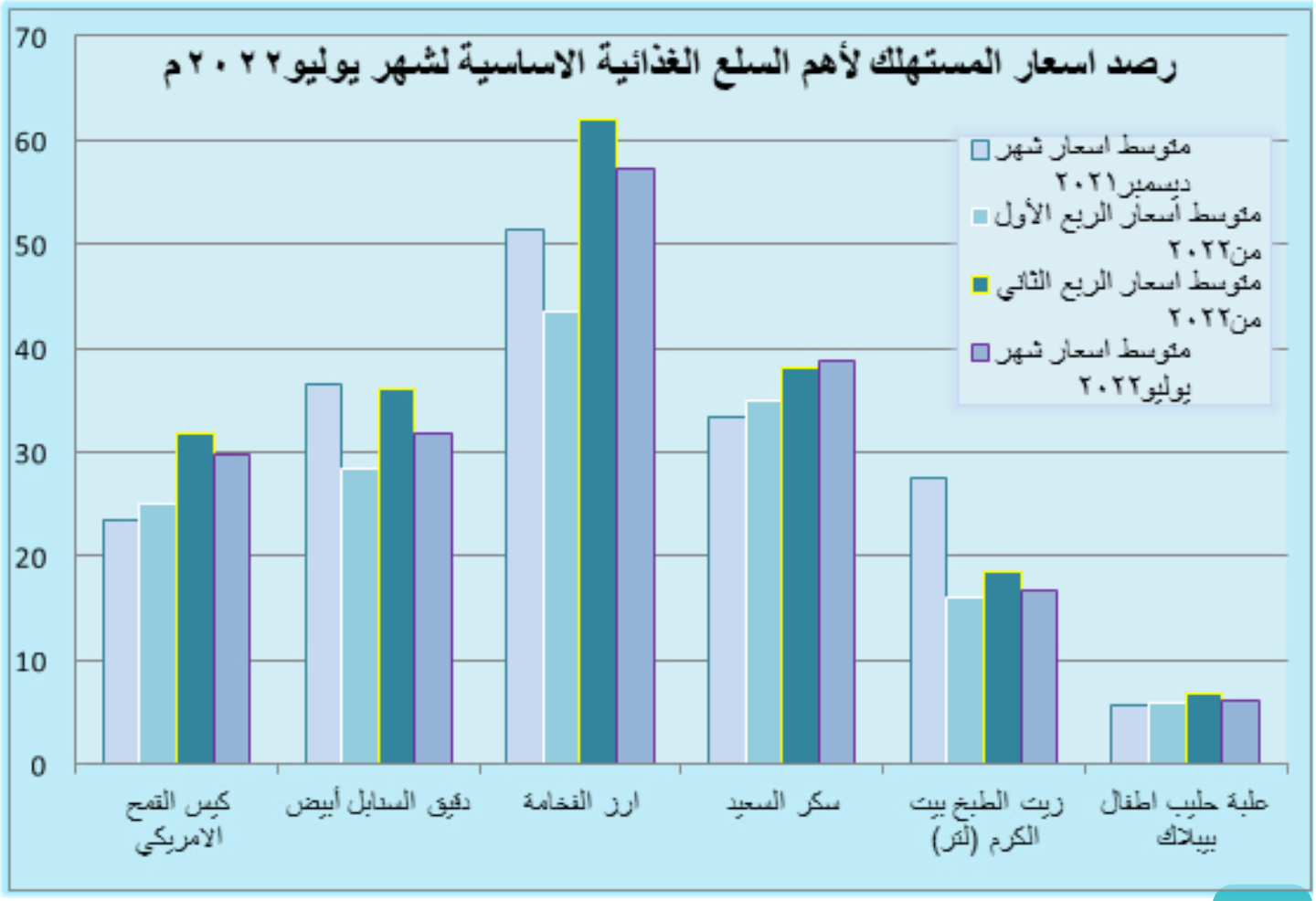

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر يوليو 2022								
رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م الدولار	متوسط أسعار شهر مايو 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر مايو 2022م دولار	متوسط أسعار شهر يوليو 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر يوليو 2022م دولار
	أولا: السلع الاساسية								
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	31000	23.52	33708	25	31166	31.8	34000	29.8
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	38750	36.63	33791	28.5	36416	36	36250	31.8
3	أرز الفخامة 40 كيلو	67000	51.38	58400	43.4	62500	62	65250	57.28
3	سكر السعيد 50 كيلو	48225	33.46	41016	35	40016	38.2	44250	38.8
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	38050	27.51	19043	16	19016	18.4	19025	16.7
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جم	7500	5.64	7176	5.77	6900	6.7	6900	6
	ثانيا: سلع مكملة								
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	14.15	16666	14.24	16516	16.3	18300	16
7	شاي الكبوس (1) كجم	8250	6.35	6995	6	6666	6.4	7000	6
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	1350	2.47	2591	2.17	2466	2.4	2400	2
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2537.5	1.93	1553	1.3	433	1.4	1400	1.2
10	العدس الاصفر(1) كجم	2650	2.04	2110	1.72	2066	2.2	2000	1.7
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	5300	3.15	4273	3.5	4158	4.3	4390	38.5
12	مكرونة المائدة(400جرام)	790	0.61	696	0.53	656	0.7	590	0.5
	ثالثا: الفواكه والخضروات								
13	التفاح(1) كجم	3250	2.48	2642	2.21	2725	2.3	2925	2.5
14	البرتقال(1) كجم	2500	2.09	2041	1.64	2500	2.5	2500	2.1
15	الموز(1) كجم	1.38	0.46	571	0.47	600	0.5	700	0.6
16	التمور(1) كجم	2000	1.56	2000	1.82	2000	2	2000	1.7
17	البطاطس(1) كجم	650	0.48	578	0.52	950	9.3	950	0.8
18	البصل الجاف(1) كجم	750	0.57	470	0.46	625	0.6	1175	10.3
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.62	681	0.46	883	0.7	1000	0.8
20	الطماطم(1) كجم	1175	0.85	670	0.62	916	0.7	900	0.7
21	الباميا(1) كجم	1950	1.53	2475	2.22	2083	2.1	2725	2.3
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	6.29	8000	6.35	9333	8	12000	10.5
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	3.92	5000	4.57	5125	5.1	5500	4.8
24	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	3400	3	4800	5	4770	4.1
25	طبق البيض(1) كجم	3475	2.68	3030	3.3	3000	2.4	4520	3.9
	سادسا: الأسماك								
26	الثمد(1) كجم	6500	4.90	6764	5.35	5916	5.5	9000	7.9
27	الديرك(1) كجم	10000	8.32	12666	9.81	11833	11	13000	11.4
28	السخلة(1) كجم	12000	8.90	11200	10.23	11833	12	11500	10
- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع - فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية									

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم يستمر بالارتفاع بنسبة (5%) اضافة إلى نسبة الارتفاع في الشهر الماضي الذي بلغ نسبة(8%) ، يستمر شاي الكبوس بالارتفاع بنسبة (5.6%) ، بينما يشهد متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء و الفاصوليا البيضاء والعدس الاصفر استقراراً في الأسعار، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) سجل ارتفاعًا بنسبة (12%)، ومكرونة المائدة سجل استقرار في متوسط السعر.

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

سجل متوسط سعر الكيلو التفاح ارتفاعاً بنسبة (4%) ، أما متوسط سعر البرتقال فهناك ثبات في سعره مقارنة بالشهور الماضي، أما الموز فقد شهد زيادة طفيفة في متوسط سعره فوق الزيادة في سعره في الشهر الماضي والتي بلغت بنسبة (17%) ، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين. سجل متوسط سعر الكيلو البطاطس ارتفاعاً بنسبة (26%) ، أما متوسط سعر البصل الجاف فقد ارتفع بنسبة (104%) أي ضعف سعرة عما كان عليه في الشهر الماضي، أما الباذنجان فقد حافظ على سعره بعد أن وصل نسبة الارتفاع إلى (25%) في الشهر الماضي مقارنة بشهر مايو، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد انخفض بنسبة (18%) بعد أن كان نسبة ارتفاعه (44%) في شهر يونيو، أما الباميا فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة(36%).

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك:

أما أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل متوسط سعره ثباتاً عند (12000) ريال، أما متوسط سعر الدجاج المجمد فقد ظل محافظاً على الارتفاع في سعره والذي سجل زيادة بسيطة بنسبة (2%)، بينما ظل متوسط سعر كيلو الدجاج الحي مستقراً عند سعره في الشهر الماضي، أما متوسط سعر طبق البيض فما زال يسجل ارتفعاً فقد وصل نسبة الارتفاع لشهر يوليو(20%) من سعره في الشهر الماضي والذي كان مرتفعاً بنسبة(48%) عن شهرة مايو، أما أسعار الأسماك المرصودة فمتوسط سعر سمك (الثمد) ارتفع بنسبة (44%) عما كان عليه في الشهر الماضي، أما (الديرك) سجل ارتفاعاً بنسبة (13%) من

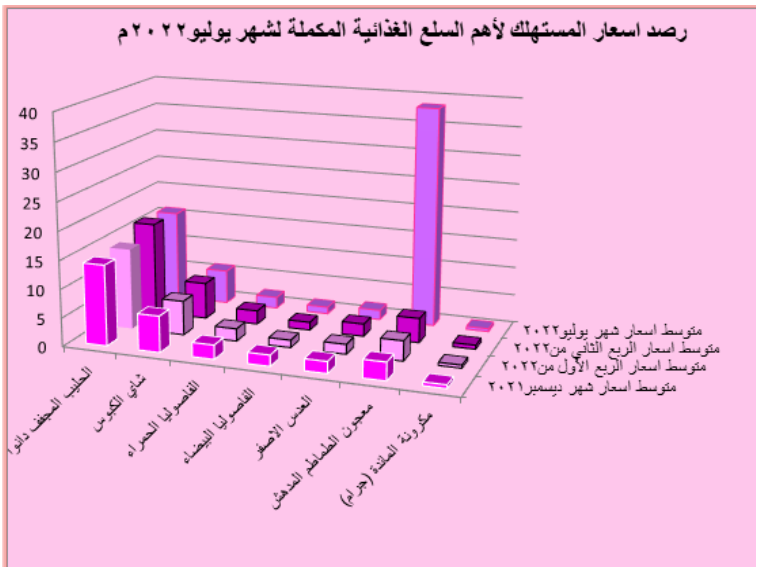

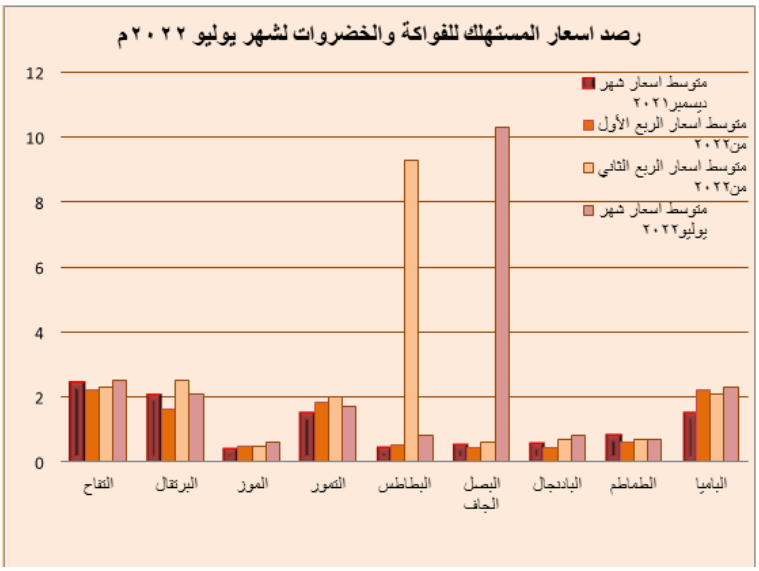

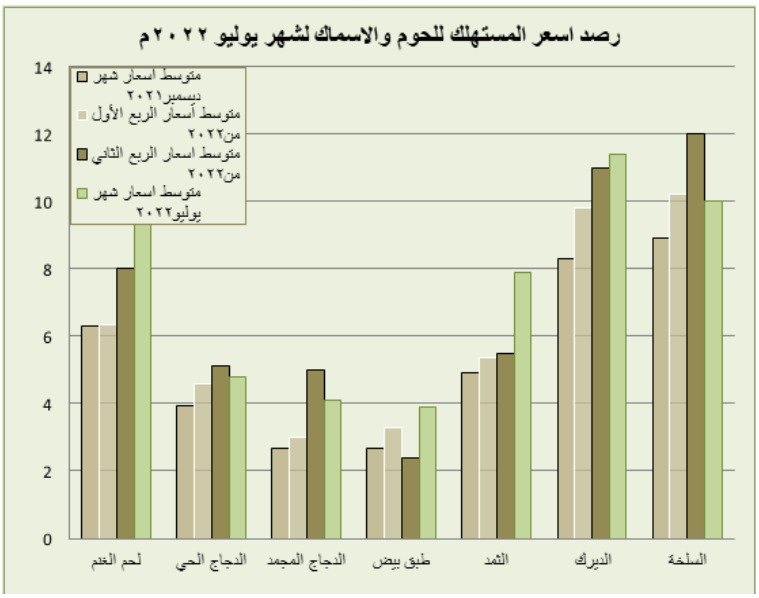

سعره، أما السمك نوع (السخلة) فما زال مستمراً بالارتفاع بمتوسط سعره حيث ارتفع بنسبة (9%) بالإضافة إلى الزيادة الذي سجلها في الشهر الماضي والتي بلغت بنسبة (19%) .

أسمنت الوطنية

شريك البناء والتنمية

www.nccyemen.com

أسمنت بورتلاند بوزلاني

EN 197 -1 ; 2011

CEM II / A-P 42,5N

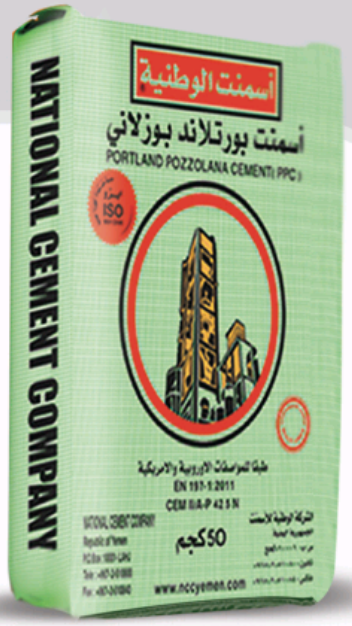

شهادة الجودة العالمية

ISO

9001 : 2015

زيادة العمر الإفتراضي للمبنى

مقاوم الأملاح والأحماض

زيادة قوة تماسك الخرسانة

تقليل تأكل الحديد المستخدم في المباني

مقاومة التصدعات والتشققات في المباني

اليمن – لحج – المسيمير ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٠٠ ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٤٠ ١٠٠٠١ CEMENT@NCCYEMEN.COM WWW.NCCYEMEN.COM

أهمية الاستثمار السياحي في محافظة عدن

استاذ مشارك د. صالح علي الصلاحي

في مؤتمرها السياحي المنعقد في سويسرا عام 1992م أوصت الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين الاهتمام بالسياحة باعتبارها حتمية اقتصادية لتقدم الدول النامية والصناعة الاولى في العالم بدون مداخن، فهي صديقة للبيئة، تعمل على تقدم الدول ونموها، وهي في الوقت نفسه احدى دعائم الاقتصاد القومي ، وقد وصفها بعض الاقتصاديين بأنها تجارة غير منظورة وعامل جذب للاستثمار، حيث أثبتت كثير من الدراسات بأن السياحة تمثل احدى المصادر الهامة ، وهي أحد العناصر الأساسية في النشاط الاقتصادي ولها ارتباط وثيق في التنمية الاقتصادية، وتمثل أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي.

وتكتسب السياحة اهمية اقتصادية كبيرة في حجم عائداتها بوصفها صناعة متعددة الجوانب متجددة ومستدامة وثروة وطنية لا تنضب في مواردها البيئية الطبيعية والثقافية، حيث تمثل وسيلة لتوليد الدخل وجذب العملات الصعبة ، وتحفيز الاستثمارات الوطنية والاجنبية وتوفير فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقبل الحديث عن أهمية الاستثمار السياحي في محافظة عدن لابد من الاشارة إلى ما تحققه بعض البلدان النامية والمتقدمة من نتائج إيجابية في مجال السياحة، التي تأتي من خلال الاستقلال الأمثل لمقوماتها السياحية واستثمارها في تحسين وتطوير قطاعاتها السياحية ، وقد ترتب على ذلك الاستثمار تحقيق فوائد اقتصادية وتحسين مستوى دخل الفرد، والتخفيف من حدة البطالة التي تعانيها تلك الدول، الأمر الذي جعل بقية الدول النامية تراجع استراتيجياتها السياحية في مجال الاستثمار ، حيث تشير وثائق منظمة السياحة العالمية إلى أن عدد السياح على المستوى العالمي قد سجل في عام 2000م رقماً قياسياً، يصل عددهم نحو (698) مليون سائح، مقابل عائدات سياحية لنفس العام تجاوزت (476) مليار دولار، وفرص عمل لحوالي (207) ملايين عامل.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن الاستثمار السياحي في محافظة عدن بات من الضروريات لما له من أهمية من وجهة نظرنا في معالجة مواضيع هامة ومحورية تساعد في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لقطاع واسع من المجتمع في المحافظة , كما ان أهمية تشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال السياحة سيكون له دور ريادي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وما يعزز هذا المفهوم من وجهة نظري هو الأهمية التاريخية لموقع مدينة عدن الاستراتيجي الهام الذي كسبها مكانة وشهرة تاريخية جعل من شأنها محل اطماع المستعمرين، وقد اكتسبت اهميتها من الموقع التجاري لمينا عدن الدولي الذي يقع على مفترق طرق كل من البحر الأحمر والبحر العربي، والذي يعد أحد اهم المنافذ البحرية لليمن وثاني مينا عالمي ، فضلاً عما تمتلكه المحافظة من مقومات وعناصر جذب سياحية متميزة وتاريخ حضاري وثقافي متميز يمتد جذوره إلى آلاف السنين .

كما أن أهمية تلك المقومات في الحقيقة تمثل القاعدة المتينة للإسهام في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لشريحة واسعة من المجتمع في

المحافظة، وخاصة إذا ما أُحسن الاستثمار الأمثل لتلك المقومات كي تقوم السياحة بدورها الريادي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وعدن بطبيعتها الخلابة تمتلك مخزون كبير من المقومات السياحية، بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي والموروث الحضاري والثقافي التي اكتسبته منذ زمن طويل فهي تمتلك ايضاً كثير من المعالم التاريخية، أهمها على سبيل المثال صهاريج الطويلة في مدينة كريتر التي تمثل تحفه فريده من نوعها ووجه حضاري فريد، وقلعة صيره هي الاخرى تعتبر من اهم المعالم التاريخية والاثرية الفريدة وهي عبارة عن قلعة قديمة تعتلي قمة الجبل الاسود في كريتر ، وهناك معالم اخرى في كريتر مثل كنيسة القديسة ماريا والمتحف العسكري ومنارة عدن التاريخية بجانب بريد كريتر، وهناك مساجد تاريخية مثل مسجد العيدروس ومسجد ابان، فضلاً عن ذلك تمتلك المحافظة معالم تاريخية في مدينة التواهي وعدن الصغرى مثل جبل الساعة في التواهي التي توجد فيه ساعة (بج بن) الشهيرة وقلعة القدير في عدن الصغرى وهي من ابرز الحصون والقلاع الموجودة على شاطئ القدير.

اما المقومات الطبيعية فعدن فاتنه بجمالها وطبيعتها ، تمتلك الشواطئ الجميلة أهمها شاطئ كود النمر الجميل في البريقة وكذلك شاطئ الغدير الذي يقع بالقرب من قلعة القدير في مدينة البريقة (عدن الصغرى) وهو منتزه سياحي توجد فيه استراحات وشاليهات ويعتبر من اجمل الشواطئ الهادئة والجميلة في مدينة عدن ، كما يوجد شاطئ خور مكسر وهو اطول شواطئ عدن وسواحلها ويعد من ابرز مصايف المدينة، يقع بمحاذات كورنيش مدينة خور مكسر الذي يحتوي على عدد من الاستراحات والحدائق الجميلة، فضلا عما سبق ذكره تمتلك مدينة عدن مجموعة من الجزر الجميلة المتناثرة بالقرب من سواحل عدن وتشكل تلك المو اقع في مجملها منظرا جميلاً تبهر الزائرين من داخل البلد وخارجه.

ومن اجل الاستثمار الامثل لتلك المقومات في قطاع السياحة في عدن ، لابد من توفر بيئة استثمارية مناسبة امنياً وسياسياً بحيث تكون جاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية ولابد من العمل على تطوير قدرات المؤسسات السياحية وتحسين أدائها بما في ذلك تنويع المنتج السياحي بما يتو افق والمقومات السياحية المتاحة لتحقيق الطموحات المطلوبة في جذب الاستثمارات وتزايد اعداد السواح من داخل البلد وخارجه ، مع الاخذ بعين الاعتبار وضع خارطة استثمارية تحدد ملامح ورؤية مستقبل عدن السياحي وتطوير البنية التحتية وما يتناسب والمعايير الدولية للسياحة، بحيث تكون مواكبة لتوجهات المرحلة.

البرامج الاقتصادية

الوطنية ما بين سد الثغرات وصناعة الفارق

أستاذ الاقتصاد المساعد د. هشام الصرمي

أنتجت الصراعات العالمية بمختلف مجالاتها خلال قرن مضي الكثير من النتائج وأهمها اقتصادياً إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وتتويج النظام الرأسمالي كنظام عالمي وحيد, ووفقاً للو ائح المنظمة لعمل المؤسسات الدولية تم تصميم برامج اقتصادية لمساعدة الدول الأعضاء في حالات محددة, وتشرف المؤسسات الدولية على تنفيذ تلك البرامج المقدمة في ظل أزمات مالية و اقتصادية لا تكاد تنتهي.

وتؤكد الكثير من الدراسات التي اهتمت بدراسة تجارب دول نفذت تلك البرامج وأهمها برنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري بأن قائمة الإصلاحات التي يحتويها البرنامج غير مرنة غالباً ولا تراعي طبيعة وظروف الدول الأعضاء, الأمر الذي تسبب بحدوث نتائج سلبية رُصدت من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كـ(ارتفاع معدل الفقر, و انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية, وارتفاع معدل التضخم, وتركز الثروة في 5-7% من المجتمع, وارتفاع مؤشر الفساد.....الخ), وقد أدى ذلك بعد عقد إلى عقدين من تطبيق سياسات وإجراءات البرنامج لانتفاضات شعبية كالتي حدثت في بعض دول أمريكا الجنوبية وبعض دول الشرق الأوسط ومنها بلادنا.

كما أن هناك نماذج لدول تمكنت من تجاوز أزماتها المالية والاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات الدولية وتنفيذ سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري باستخدام برامج اقتصادية وطنية موازية استطاعت من خلالها تحقيق الاستفادة المثلى من الوفر المالي ومعالجة جو انب القصور والانعكاسات السلبية الناتجة عن تطبيق البرنامج الاقتصادية الدولية, وهناك دول أخرى أيضاً تجاوزت أزماتها رغم رفضها تنفيذ البرامج الاقتصادية الدولية من خلال بناء وتصميم وتنفيذ برامج اقتصادية وطنية جنبتها سياسات التقشف والركود الاقتصادي وسيطرة رأس المال الأجنبي على الشركات والمؤسسات الوطنية والمواجهة مع الطبقة الكادحة من الشعب.

ومن تلك التجارب الاقتصادية على سبيل المثال لا الحصر:

1. التجربة التركية التي تعتبر مدرسة مرنة في التعامل مع المؤسسات الدولية لمواجهة أزمتها في العام 2001م حيث جمعت بين برنامجين وطني ودولي نفذا بالتوازي لفترة محددة تم بعدها وقف تنفيذ قواعد وسياسات البرامج الدولية واستمرار تنفيذ البرنامج الوطني بشكل منفرد لتصبح ضمن أهم و أقوى اثنا عشر اقتصاد في العالم.

2. التجربة الماليزية التي رفضت تماماً المساعدات الدولية المقدمة من صندوق النقد الدولي بعد أزمة النمور السبع في العام 1997م ورأت في تلك المساعدات فخاً قد يستحيل الخروج منه, وصممت ونفذت برنامج وطني استطاعت من خلاله تجاوز الأزمة في أقل من عامين.

واذا ما أردنا الحديث عن اليمن وما يمر به من أزمات سياسية و اقتصادية مركبة وخانقة فإن المجال هنا لا يتسع للحديث عن تفاصيل الحل الأمثل في ظل الحرب الدائرة منذ العام 2015م ولكننا نؤكد على ضرورة الاستفادة من الكفاءات الوطنية المخلصة واعتماد مبدأ الكفاءة وترك المحاصصة, حيث يزخر المجتمع اليمني بالكثير من الكفاءات والخبرات التي يمكنها المساهمة والعمل الجاد بشكل كفؤوفعال في تصميم وتنفيذ برامج وطنية سياسية و اقتصادية واجتماعية....الخ, تساعد في تجاوز الأزمات وتحقيق الاستقرار ورسم رؤية وطنية خاصة لمسيرة البناء والنهوض الاقتصادي.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر

دور التمكين الاقتصادي
للمرأة في خلق قيادات اقتصادية نسوية

إعداد دكتور نهى عمر العبد شرويط - استاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

لقد تزايد في الفترة الاخيرة الاهتمام بقضايا المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة حتى أصبحت محورا اساسيا من محاور التنمية التي تتخذها الدولة في الخطط المستقبلية من أجل تمكينها وتحسين مستواها المعيشي والرقي بها وقد أحتلت المرأة اهتماما خاصا في العقود الاخيرة وذلك من خلال دعم مستواها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي و ابراز أهمية الدور الذي تقوم به سواء داخل الاسرة او في المجتمع وفي اطار الاهتمام العالمي بالفقراء تبرز على السطح قضايا النساء المعيلات لأسرهن باعتبارهن من أفقر الفقراء في المجتمع وأكثرهن معاناة .

يتعلق التمكين الاقتصادي للمرأة، بتقليل الفجوة بين الجنسين في دفع الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة لإزالة الحواجز التي تعيق تقدم النساء، بدءًا من القوانين التمييزية، وصولًا إلى المشاركة غير العادلة في تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية.

أن المرأة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وأن قضايا المرأة متشابكة في جميع المجالات ولا بد من معالجتها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل، فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء، كما ان توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكة عادلة بين المرأة والرجل تكون بموجبها النساء مشاركات في خطط وبرامج التنمية ومستفيدات من مخرجاتها.

ان المرأة لا تستطيع المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة الا اذا استطاعت الوصول للأدوار القيادية وموقع صنع القرار ولذا يجب اتخاذ تدابير تكفل للمرأة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة في جميع الميادين وفي تولي القيادة على جميع مستويات صنع القرار في القطاعي العام والخاص، وفي الحياة العامة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي جميع مجالات التنمية المستدامة.

وبالتالي فان وصول المرأة للأدوار القيادية ومراكز صنع القرار يساعد من تمكين المرأة وتحقيق دور فعال في التنمية المستدامة.

وبما ان المرأة تشكل اكثر من نصف تعداد السكان ، لذلك اصبح للمرأة العربية نشاطا ملموسا في حركة التنمية ، اذ نجد نشاطاتها واضحة في الجمعيات الأهلية لمعظم البلدان العربية ، كذلك في المنظمات الخاصة بها كجمعيات سيدات الأعمال بالدول العربية ومجلس سيدات الأعمال العرب، واطلقت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية شعارا عالميًا جديداً هو (المرأة شريك في التنمية)، على الرغم من ان اغلب الاستطلاعات التي انجزت بارتفاع نسبة بقاء المرأة في المنزل وتفضيله عن العمل بسبب الضغوط الشديدة التي تتعرض لها في عملها ، وفي منزلها، هذا إلى جانب عدم تقييم لمساهمة المرأة اقتصادياً، فضلا عن أن ٩٠% من اجمالي الأيدي العاملة النسائية يعملن في القطاع الزراعي دون أجر لحساب

أسرهن ولاسيما في الريف العربي، فضلا عن انحسار عدد محدود من المهن والتي تقع بين درجات منخفضة واحيانا مرتفعة في السلم الوظيفي ، وهو يتناسب الى حد بعيد مع الأوضاع التعليمية للمرأة العربية، فبعض المهن كالتمريض والخدمة الاجتماعية تسيطر عليها المرأة ، في مقابل ذلك تنخفض نسبتها بشكل كبير في قطاع التصنيع ، وتكاد تنعدم في المجال العسكري.

إنّ تمكين المرأة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى جدّيّة الأجهزة، والجهات المعنيّة على اتّخاذ القرارات، والإجراءات على مستوى السياسات، والبرامج لإزالة المعوّقات التي تحول دون المشاركة الفعليّة للمرأة.

من هنا تبرز أهمّيّة إدماج مواضيع النساء وقضاياهنّ في التنمية، وتعزيز الطاقات ما يعني حثّ المرأة على المشاركة في أوجه التمثيل السياسيّ، والاقتصاديّ، والقانونيّ، وغيره كافّة باتّجاه صنع القرارات المُهمّة المتمثّلة بالحرّيّة النسبيّة دون تعريضها للعنف الجسديّ، أو المعنويّ من أيّ جهة كانت، محقّقين بذلك للمرأة تمكينًا متكاملاً، متجانسًا، ناجحًا، يسهم في تعزيز قدراتها لخدمة مجتمعيّة أرقى وتحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

وعليه فإننا نشير الى عدد من النقاط الاساسية الي يجب العمل عليها حتى نتمكن من خلق قيادات اقتصادية نسوية:

1- المساواة العادلة بين الرجل والمرأة تؤدى لتشجيع المرأة وتمكينها وتنمية قدراتها عقليا وفكريا واجتماعيا.

2- الاهتمام بتعليم المرأة وتمكينها هما الأساس بالنسبة للمساهمة في تطوير ا لمجتمع .

3- للإعلام دور فعال فى تمكين المرأة ونشر الوعى بموقع المرأة وتفعيل دورها فى تحقيق التنمية المستدامة.

4- محاربة الأعراف والعادات والتقاليد التى لا تساعد فى تمكين المرأة .

5- العمل على تفعيل بعض القو انين الخاصة بتمكين المرأة والحد من معدلات الزواج المبكر وزواج القاصرات

6- تشجيع مشاركة المرأة الفعالة على جميع المستويات وفي جميع المراحل وفي عمليات السلام وجهود

جدول (1) المنح الدولية المقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة والأصغر وتمكين المرأة اقتصادياً

الجهة المانحة	الاتفاقية	المبلغ بالدولار	التاريخ
الحكومة الالمانية	منحة لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر رقم 22011 (المرحلة الرابعة من 2011-2014)	24300000	نوفمبر 2010
(بنك التنمية الألماني)	منحة لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر رقم (2005-66-067)	7200000	أبريل 2012
الصندوق الكويتي	منحة الصندوق الكويتي من موارد صندوق الحياة الكريمة لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	6000000	نوفمبر 2012
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	منحة مشروع تمكين المرأة اقتصادياً	800000	سبتمبر 2015
برنامج الأمم المتحدة UNDP الإنمائي	منحة مشروع تمكين الشباب اقتصادياً	107000	أغسطس 2015

اعداد زرعه سيف علي مدير عام تنمية المرأة بوزارة التعليم العالي والبحث العمي والتعليم الفني والتدريب المهني

جدول(2) مؤشرات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر للصندوق الاجتماعي للتنمية للفترة من 2005-2015م

العام	المقترضون		محفظة القروض (مليون ريال)	الأرقام التراكمية	
	الاجمالي	نسبة النساء%		عدد القروض	مبلغ القروض مليون ريال
2005	26955	68.9	1048	92179	5125
2006	33620	67.7	1168	148669	7263
2007	29961	64.3	1560	184373	9564
2008	36153	59.5	1821	233198	12759
2009	41997	58.2	2242	261800	16733
2010	66419	55.6	2737	370005	23876
2011	63568	51.4	3853	445843	29743
2012	82206	54.9	5846	527007	39473
2013	99726	51.6	9590	624491	54750
2014	120839	51.2	12226	726245	71650
2015	93118	46.0	6741	766454	87448

اعداد زرعه سيف علي مدير عام تنمية المرأة بوزارة التعليم العالي والبحث العمي والتعليم الفني والتدريب المهني

الوساطة، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام والإنعاش، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بموضوع المرأة والسلام والأمن.
7- زيادة الموارد والدعم للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الشعبية والمحلية والوطنية والإقليمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيزها وتمكين المرأة.
وبالنظر الى التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية نلاحظ ازدياد الاقبال من قبل النساء على مؤسسات التمويل الصغيرة والاصغر او الاعتماد على التمويل الذاتي للبدء في مشاريعهم الخاصة بما يساهم بشكل كبير وفعال في زيادة الدور المجتمعي للمرأة اليمنية ومدى قدرتها على اثبات ذاتها واعالة اسرتها .
تلقت النساء اليمنيات الدعم المالي والمعنوي من اجل التوسع في مجال اعمالها على الرغم من شحته ولدينا بعض الجدوال التي توضح بعض الدعم المقدم خلال فترات زمنية معينة (عدم توفر بيانات حتى الان عن الدعم خلال السنوات مابعد 2015م على الرغم من زيادته بعد تلك الفترة)
ولدينا عدد (عينة) من النساء الناجحات في مشاريعهم في محافظتي عدن وابين كعينة عشوائية تم استقطابها في هذا المقال لبيان حجم الدور الاقتصادي للمرأة اليمنية وقدرتها على الريادة والتميز في مجالها.

لقاء مع عينة من النساء الرائدات:

استضفت هنا نساء جدا رائدات وملهمات كان لي الشرف باجراء اللقاء معهم وابتداء حديثي بالرائدة (سمر عفارة) صاحبة مشروع بوجي باج:

1- من هي سمر عفارة ؟

أنا فتاة عمري 32 سنة خريجة هندسة ،ام لولد بداء مشروعي من عام 2014م وتوقفت لفترة ثم عاودت العمل مرة اخرى بعام 2018م ولكن بطريقة افضل ومكائن متخصصة .
جاءت فكرة مشروعي طبقا للمثل القائل الحاجة ام الاختراع ،ففي أحد المناسبات العائلية المهمة في عام 2014م احتجت الى شنطة بلون وتصميم معين ولم استطع الحصول عليها وبتشجيع من ابي وامي صممت شنطة نالت اعجاب الجميع وكانت دافع لتشجعي على الاستمرار والعمل.
واجهتني العديد الصعوبات في البدء نتيجة شحة الامكانيات وعدم توفر الآلات والاجهزة المتخصصة وحاولت توظيف كل ذلك لإنتاج الحقائب ،تطرقت سمر في حديثها عن الارتفاعات المستمرة لأسعار الصرف وانهاء اثرت بشكل كبير على مشروعها كونها تتعامل مع موردين بكميات صغيرة ومحدودة وهذا شكل عائق كبير أمامي ولكن استمريت بالعمل رغم ذلك.
حاليا تمتلك سمر معمل متخصص فيه اربع من الآلات المتخصصة بإنتاج الحقائب ساهمت احد مؤسسات تمويل المشاريع في شراء اثنتين من الآلات واستطاعت سمر شراء الأخيرتين من مدخراتها عن العمل و تطمح سمر الى التوسع في مشروعها واستقطاب عدد كبير من العمالة المحلية وعمل معرض خاص فيها وان تكون بوجي باج ماركة معتمدة لها وتعود بالفائدة على بلادها ..واختتمت سمر حديثها بان مشروعها مكنها من الاستقلال المادي واعتمادها على ذاتها في تحمل اعباء الحياة والتزاماتها .

2 سماح كمال مشروع مركز لكي أنتي

سماح فتاة مهندسة ام لطفلين لديها هواية التجميل دعمت هوايتها بالدراسات والتدريب حتى أصبحت مدربة ذاع صيتها في هذا المجال ،جاءت الفكرة لسماح بداية لأسباب واحتياجات مالية ومادية وظروف صعبة خاصة بعد حرب 2015م .
واجهت سماح العديد من الصعوبات منها عدم تقبل المجتمع لفكرة عملها وكذلك الامكانيات الصعبة التي تحتاج اليها بعملها والظروف التي تمر فيها البلاد من انقطاع التيار الكهربائي وانعدام البترول وارتفاع العملة وعدم توفر كل الماركات المطلوبة بالسوق المحلي .
وتطرقت سماح في حديثها الى ان أهم الصعوبات هي ارتفاع اسعار الصرف للعملة المحلية وعدم استقرارها حيث ان اغلب مشترياتها كانت تتم بالعملات الصعبة .
وبالإشارة الى منافسيها في هذا المجال قالت سماح :أنا فتاة احب التنافس وهذا شيء جميل يخليني اتحفز اكثر للعمل وتطوير المحل وان الكثير بياخذو التنافس على انه شي سلبي بينما تعتبره هي شيء ايجابي جدا

3- ولاء أحمد مشروع اونلاين لكافة انواع التصاميم والطباعة والنحت

أسمي ولاء احمد امتلك مشروع اونلاين لكافة انواع التصاميم والطباعة والنحت متزوجة وأسكن في مديرية صيرة كريتر خريجة بكلاريوس لغة انجليزية .
جاءت فكرة مشروعي طبعا بعد حرب 2015م كنت اشتغل في مجال التجارة وكان عندي ميول لعمل فيما يخص الاعراس والمناسبات وكانت لدي هواية الشغل اليدوي ،كنت اعمل في صناعة الإكسسوارات حتى عام 2020م جاءتني فكرة ادرس دبلوم جرافيك وادخل الى شيء جديد بجانب مشروعي فدرست وبدأت انطلاقتي في مشروع التصاميم والطباعة وبدا دخلي يتحسن ولاحظت أقبال كبير على مشروعي فبدأت استغل مواهبي وهواياتي لتحسين مستوى دخلي .
واجهتني العديد من الصعوبات واهمها كثرة انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع سعر صرف العملة وعدم توفر المواد الاولية في السوق المحلي بجودة عالية وايضا عدم تقبل المجتمع لمشروعي بالبداية وعدم استقرار الوضع الامني للبلاد.
واكبر مكلة مازالت تواجهنا حتى الان هي الارتفاعات المستمرة والمتصاعدة لاسعار الصرف للعملة المحلية ،تطرقت ولاء في حديثها الى انها تحاول التميز عن المنافسين بافكار وتصاميم حديثة واتوسع في مجال

عملي مثلا اشتغل في مجال النحت والتصاميم واعمل توزيعات واشياء جديدة بحيث اتميز واحط بصمتي عليها .

واكملت ولاء حديثها بالقول حصل تغيير كبير لحياتي بعد مشروعي توسعت اكثر تحسن مستوى دخلي بشكل اكبر بدأت بالتعرف على اشخاص جدد كونت علاقات مع العديد من التجار والتاجرات .

بدأت مشروعي بجهود ذاتية وبعد ذلك تلقيت الدعم من احد مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة للتوسع في المشروع بحيث توسع نطاق عملي واتحسن مستوى دخلي بشكل أكبر.

4- نعمة بامهيد.. متجر لافانيا

نعمة فتاة تبلغ من العمر 27 عاما خريجة بكلاريوس تربية تخصص لغة انجليزية فتاة طموحة شقت طريقها بموهبتها الخاصة.

جاءت فكرة مشروعها عندما كانت مضافة لاحد جروبات الطبخ وصادف وجود دورة لتعليم الكيك فقامت بالتسجيل فيها لهدف اشباع شغفها وتقديم الحلويات لأهلها وليس بغرض فتح مشروعها الخاص وعند انتهى الدورة صنعت الكيك وخطر ببالها فكرة بيع الكيك وعمل مشروع خاص فيها والحمد لله تكلل مشروعها بالنجاح بالاستمرار والصبر.

اما عن الصعوبات التي واجهتها اجابت نعمة دائما الانسان لما يقبل على مشروع يواجه صعوبات كثيرة وعن أهم الصعوبات التي واجهتني كان أولهم البيئة المحيطة وشراء المواد بالكميات الكبيرة كوني مبتدئة وصعب جدا اخذ كميات كبيرة بالإضافة الى توصيل الطلبيات فكان من الصعب على الزبائن الوصول الى وسكني بعيد عنهم وكنت اجد صعوبة في اخذ سيارة اجرة لتوصيل طلباتهم ورابعا الكهرباء وعدم توفر ثلاجة خاصة بالكيك مما اضطر الى وضع الكيك بثلاجة البيت وكان بعض الاوقات ينهار ويتكسر.

وفي ظل ارتفاع الاسعار تقول نعمة فقدت توازني بالعمل فصرت أجد صعوبة في تسعير الطلبيات كما أن أسعار المواد صارت الضعف عن ذي قبل وكنت اضطر للتوقف عن العمل حين ترتفع الاسعار أكثر.

وبالنسبة للمنافسين اشارت الى ان كل شخص له زبائنه وان الناس اذواق ،تهدف نعمة في المستقبل الى التوسع في نشاطها والدخول الى مجال تنظيم كامل للأعراس والحفلات يشمل تنسيق وتنظيم كامل للأعراس والحفلات مع توفير الحلويات والمعجنات بالمشاركة مع فريق تنظيم .

واختتمت نعمة حديثها اعتمدت على نفسي بكل شيء وصرت مسؤولة ذاتيا عن احتياجاتي ومتطلباتي واهلي ولم تقم اي منظمة بتقديم الدعم لي.

5- شـذى:

شذى دكتورة صيدلانية متزوجة وام لطفلين مالكة مشروع منزلي لصناعة الحلويات سويتاتي swettaty جاءت فكرة مشروعها في صناعة الحلويات نتيجة للظروف المعيشية الصعبة بعدن وقالت شذى من هنا حبيت ازود دخلي وبنفس الوقت امارس هوايتي التي هي طبخ الحلويات وكان في تشجيع كبير من الأهل والاصدقاء اني افتح المشروع لحبهم لحلوياتي .

اما عن الصعوبات التي واجهتها كان اهمها ارتفاع المواد الغذائية بشكل كبير وفي اوقات متقاربة وكمان ازمات الكهرباء والبترول والماء تأثر على انجاز العمل بشكل أسرع مما اضطرني الى عدم القدرة على عمل منيو ثابت للأسعار وبالنسبة للمنافسين احاول اتميز بالأفكار الجديدة والاسعار والمنافسة والمسابقات والعروض بين فترة واخرى لجذب الزبون كما اني اهتممت من البداية بطريقة التقديم بحيث يكون للزبون امكانية تقديمه كهدايا للمسافر او المريض كما اهتممت بتقديم اصناف جديدة عن المعمول للناس غير المألوف زي معمول السميد باللوربك .

وعن حجم الدعم المقدم لها من اي مؤسسات اجابت شذى ،بالبداية فتحت مشروعي كمجهود شخصي ونجحت الحمدلله بس اكيد حصل للمشروع معرقلات نتيجة للظروف الاقتصادية لكني تمكنت من الحصول على منحة مقدمة من أحد المؤسسات مما ساعدني على الاستمرار والنجاح.

هل تصنع الثروات أزمات ؟

د/ رجوان عبدالوهاب محمد

كثر الحديث مؤخرا عن ازمة الغذاء العالمي، واحتمالية دخول العديد من الدول في ازمة مجاعة، اليمن لن يتخطاها هذا الامر فنحن بلد الازمات، حيث كثرت مؤخرا الاشكاليات في حياة المواطن اليمني التي يصعب التغلب عليها في ظل الادوات العملية والادارية المتاحة. فغياب الوعي بكيفية ادارة هذه الازمات يكون العائق امام ايجاد الحلول لها في الوقت المناسب. واغلب اسباب هذه الازمات في بعض الدول يكون لغياب الثروات و انه لايمتلك اي ثروة طبيعية تكون السبب في تنميته.

اليمن بلد غني بالثروات الطبيعية والمواد الأولية لصناعة والإنتاج ولكنه فقير بالفكر لكيفية ادارتها والاستخدام الأمثل لها، وبالذات عند هجرة رؤوس الاموال الى الخارج بسبب ظروف الحرب التي تعاني منها البلاد. وعند الحديث عن القطاع الزراعي كااحد اهم القطاعات في بلادنا، والدور الرئيسي الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية وذلك لما يساهم به من امداد السكان بجزء من متطلبات الغذاء، نلاحظ ان اليمن يمتلك مساحة تصلح للزراعة تقدر ب (1,539,006) هكتار فيما تمثل المساحة المزروعة منها حوالي (1,241,387) هكتار بمعدل نمو سنوي (6.8%)، أي ان هناك مساحة لكن اليمن تفتقر لكيفية إدارتها وجذب الاستثمارات بشكل عام وبالذات في استصلاح الأراضي الزراعية، وغياب الاهتمام وتطوير المحاصيل الزراعية الهامة، فعلى سبيل المثال لاحظنا مؤخرا هجرة زراعة البن وعدم الاهتمام به بسبب هجرة اغلب السكان لأسباب كثيرة أبرزها التصحر او الانتقال للعيش في المدن للبحث عن حياة أفضل من الناحية الخدمية والتعليمية للابناء، او قد يكون لأسباب الهجرة للخارج. اداء ذلك الى شحته وغياب العديد من المحاصيل الهامة من السوق المحلية وكذا التصدير الى دول الجوار بسبب اهمال هذه المساحات الزراعية المتنوعه التي كانت تساهم بجزء من الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح والخضروات والفواكه المتنوعه.

هذا الامر يستدعي من الحكومة الاهتمام بالقطاع الزراعي، وتوفير الخدمات اللازمة للسكان في المناطق الريفية الزراعية لضمان استمراهم للعيش هناك وتشجيعهم على الزراعة، وتشجيع دخول القطاع الخاص في الاستثمار في التنمية بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص ، وان يكون لدى الدولة رؤية واضحة للتنمية وتعطي القطاع الخاص الموقع الريادي في هذه الخطة، كاان يكون للدولة خطة في استصلاح الاراضي لضمان الامن الغذائي، بالاضافة للاستثمار في البنية الصناعية في المناطق المحررة والذي تعتبر مكمل للإنتاج والتصدير حيث يمكن للقطاع الخاص ان يساهم با يجابية كبيرة في هذا الجانب ونجاح كل ذلك مشروط بالتسهيلات التي تقدمها الدولة لدعم هذا المشاريع وعدم وضع العر اقيل لها.

البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - عدن

السلع التي تمت تغطية إستيرادها من خلال مزادات بيع العملة الأجنبية

من المزاد رقم (2021/1) وحتى المزاد رقم (2022/24)

الهدف من عمليات مزادات بيع وشراء العملة الأجنبية يكمن في تعزيز نظام مصرفي سليم وتحسين شفافية وفاعلية التداول بالعملات الأجنبية.

يقوم البنك المركزي بتغطية طلبات عملاء البنوك التجارية والإسلامية اليمنية في مختلف محافظات الجمهورية.

قمح 35.12%

$ 163,939,698.62

دجاج مجمد 10.32%

$ 48,184,029.52

أدوية 2.46%

$ 11,473,092.45

سكر 9.89%

$ 46,166,474.90

زيت طعام 3.02%

$ 14,097,781.47

أرز 8.92%

$ 41,612,934.81

أجبان 3.45%

$ 16,089,833.95

حليب 8.41%
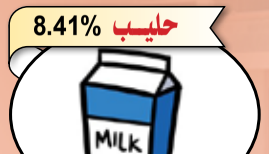

$ 39,257,675.36

أعلاف دواجن 4.96%

$ 23,159,832.44

دقيق 7.32%

$ 34,160,525.00

مواد غذائية 6.13%

$ 28,607,560.54

يتم إرسال بيانات نتائج كل مزاد الى وزارة التجارة والصناعة.

آلية عمل المزادات تدار من خلال منصة Refinitiv العالمية المتخصصة في مزادات بيع وشراء العملات الأجنبية.

هل يتخلى اقتصاد التنمية وإعادة البناء عن الفقراء؟

م/ علي سعيد صالح

يتفق معظم الاقتصاديين حول الراي الذي يذهب الى ان التنمية الاقتصادية على مستوى الامد البعيد انما هي نتيجة كامنة في دور المؤسسات ، وحكم القانون واحترام الحقوق الفردية . فبينما طورت بعض الابحاث الحديثة ، مقاربات مؤسساتية لتفسير مسلسل التنمية ، فان قليلين فقط هم اولئك الذين كانوا على استعداد لقبول النتائج العملية للمقاربات المؤسساتية.

لا توجد حلول معجزة لمشاكل الفقر والتخلف الاقتصادية. لكن عبر محاولة البحث عن تحقيق معجزات، لا يتوجب على صناع القرار، بكل بساطة، الا احترام حقوق الافراد ، بما في ذلك حقوق الافراد الفقراء. في مجال التنمية الاقتصادية ، المقاربة التي ترمز للفعل هي المقاربة التكنوقراطية ، تلك التي تتصور ان التنمية عبارة عن "هندسة اجتماعية" وتحليل فني بحت لمسالة السياسة الاجتماعية. بينما في المقابل هي دراسة الخصائص الاسمية للاسواق . فالاسواق و الاشكال المركبة من التعاون الاجتماعي ، تشكل وسائل لتعبئة المعارف التي لم تكن متاحة لاي شخص في مجملها، حيث تعد التنمية الاقتصادية نتيجة لمسلسل يستغل من خلاله الافراد المعارف المتناثرة بينهم عن طريق وضعها في خدمة اهداف ذات منفعة من الناحية الاجتماعية، وليست التنمية نتيجة سياسات تقويمية بارعة.

■ الحد من الفقر في المناطق الريفية:

يشير التقرير الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2017، إلى أن الاقتصادات الزراعية الشاملة من خارج المزرعة يمكن أن تخلق فرص عمل وأن توفر مصادر للدخل وتقضي على الجوع في المناطق الريفية، مما يتيح للفقراء فرصة لإطعام أسرهم والعيش دون إهدار لكرامتهم.

يعيش نحو 75% ممن يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية، ويعتمد أغلبهم على الزراعة كسبيل لكسب العيش، ورغم ذلك يبقى الفقراء هم الأكثر معاناة من الجوع لأنهم لا يمتلكون دخلا لشراء الغذاء، وغالباً ما يعيشون في مناطق منكوبة بسبب النزاعات وتغير المناخ.

و منذ عام 1990، تمكن العالم من خفض عدد من يعانون من الفقر المدقع إلى النصف. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يعيش 767 مليون نسمة على أقل من 1.90 دولاراً في اليوم الواحد (2012). ويمكن القضاءعلى الجوع و الفقر المدقع بحلول عام 2030.

وتعتبر الأطر القانونية للبلدان بمثابة العمود الفقري لتحسين سبل معيشة فقراء الريف. وتساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان على وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج قائمة على الأدلة لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع) معاً. ويشمل هذا العمل تعزيز التحول الهيكلي الشامل، وزيادة فرص الحصول على الأراضي والموارد، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير الوظائف اللائقة، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز المؤسسات الريفية، وتمكين الحماية الاجتماعية لفقراء الريف..

■ إعادة البناء على نحو أفضل:

جاءات جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، و انضم تعبيرإعادة البناء على نحو أفضل إلى قائمة المفردات اليومية لنا جميعا. وتواجه البلدان الآن تحديا مزدوجا يتمثَّل في الإصلاح في أسرع وقت ممكن للأضرار الاستثنائية التي لحقت بمكاسب التنمية، والتكيف مع التغيرات العميقة التي يشهدها العالم.

لكن هل يجب علينا ان نتخلص من مجمل "اقتصاد التنمية " القديم . نجيب "نعم". ان النهج التكنوقراطي يتجاهل الدور الذي تلعبه السياسة ، و المؤسسات و الثقافة . رغم ان عددا كبيرا من الادلة تؤكد ان الفقر يرتبط بالاستبداد و القيم الجماعاتية . ليس من المبالغ في شئ ان نقول ان المساعدات التي تقدم لحكومات فاشلة يشكل عقبة امام التنمية .فمثلا لقد اداء الوضع في اليمن الى تدفق المساعدات، مما اداء احياننا الى استخدامها لاهداف سياسية، يتضمن ذلك مثلا ممارسة الابتزاز في توزيع المساعدات الغذائية، بمنحها لفئة دون اخرى مما اداء الى حرمان الكثير من الدعم الغذائي الذي يقدمه المانحون.

والآن، أصبح تعبير إعادة البناء على نحو أفضل يعني السعي من أجل التعافي على نحو أكثر مراعاة للبيئة وشمولا وقدرة على الصمود من أزمة جائحة كورونا. وهذه العناصر المترابطة ضرورية للبلدان حتى يمكنها إحراز تقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة في عالمٍ أصبح وقوع الصدمات فيه أكثر قلقا، مع ما تُخلِّفه من آثار كبيرة تجعل الصمود والقدرة على التكيف والشمول أمرا ضروريا للتغلب عليها.

في حين تتفاوت الظروف المُحدَّدة بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، فإن الأزمة سلَّطت الضوء على ثلاثة احتياجات أساسية في المرحلة المقبلة:

أولا: في مواجهة الركود، وتفشّي البطالة، والتغيرات في السلوكيات والتجارة وسلاسل

التوريد، يجب على البلدان إيجاد سبل لتحفيز النمو وإعادة أعداد كبيرة من الناس إلي العمل بطرق أكثر مراعاة لاعتبارات البيئة، والاستفادة من مبتكرات التكنولوجيا، واغتنام الفرص الجديدة.

ثانيا: في مواجهة تفشّي الفقر والإقصاء الذي اشتد من جراء الأزمة، يجب بناء أُسس الإنصاف والشمول ومعالجة التفاوتات الهيكلية، بسبل منها الاستفادة من مبتكرات التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات اجتماعية أكثر فعالية وشمولا "الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية" على نحو لا يقصي أحدا.

ثالثا _ أبرزت الأزمة أهمية دور الحكومة، وضرورة انتهاج سياسات والقيام باستثمارات وإصلاحات من أجل إنجاز جدول أعمال يزداد تعقيدا لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ثمة أسباب ملحة توجب على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية اتباع نهج إعادة البناء على نحو أفضل من البداية:

١- الاحتفاظ برؤية تجمع في مداها بين أهداف التنمية الطويلة الأجل، وهو أمر ضروري حتى عند التركيز على إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُؤدي برامج الأشغال العامة جيدة التصميم إلى خلق فرص العمل، والحفاظ على سبل كسب العيش، وأن تكون مُكمِّلة للسياسات والاستثمارات من أجل مراعاة اعتبارات الحفاظ على البيئة في القطاعات بمرور الوقت. وبالمثل، فإن التركيز على التكنولوجيا في التعليم يمكن أن يساعد على الحد من نقصان التحصيل الدراسي ومعالجة أزمة التعلم على الأجل الأطول.

٢- تعظيم منافع الحوافز وخطط التعافي بالتركيز على المجالات التي تعزز الاستدامة على صعيد المالية العامة والبيئة. على سبيل المثال، تتيح أسعار الوقود المنخفضة فرصة تاريخية لإصلاح الحوافز غير الصحيحة، وإعادة تخصيص الميزانيات نحو الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات المراعية للبيئة، وفي الوقت ذاته الاتساق مع توقعات السوق، واجتذاب الاستثمارات الخاصة من أجل مستقبل أكثر مراعاة لاعتبارات البيئة.

٣- تحفيز السعي نحو تحقيق أهدافها المتصلة بتغيُّر المناخ، وفي الوقت نفسه معالجة الأبعاد المناخية للأمن الغذائي، وتقوية الصمود في وجه تقلبات المناخ على المستوى المحلي.

٤- تقوية أنظمتها للوقاية من جوائح جديدة والاستجابة للصدمات والضغوط مثل الكوارث الطبيعية والصراع. ويستلزم هذا توجيه الموارد إلى المناطق الهشة التي يعوق فيها الإقصاء والهشاشة والصراع والعنف وتغير المناخ تحقيق نمو شامل للجميع.

وتُولِّد الاستثمارات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل منافع اقتصادية كبيرة، لكنها تتطلب في الغالب تكاليف مسبقة. فعلي سبيل المثال، تشير دراسات لأنظمة النقل والطاقة والمياه إلى أن كل دولار يُستثمر في جعل مرافق البنية التحتية الجديدة أكثر قدرة على الصمود يوفِّر أكثر من 4 دولارات على مدى عمر هذه المرافق. وبالمثل، يجلب توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية منافع اقتصادية طويلة الأجل، والقدرة على الصمود والتكيف، والاعتماد على الذات إلى المستفيدين من هذه الأنظمة: لكن ذلك يتطلب بذل جهود واستثمارات، بما في ذلك السجلات الاجتماعية وآليات تقديم الخدمات.

وفي الأمد الطويل، تساعد نُهُج إعادة البناء على نحو أفضل أيضا على إعادة توازن المالية العامة، وتحسين القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الدين. بيد أن هذه النُهُج تتطلب تمويلا ميسورا لاستيعاب التكاليف المسبقة من أجل الاستفادة من الموارد التي يتم توفيرها بمرور الوقت.

■ ندرة الموارد المتاحة تلوح في الأفق فهل من مؤشرات واعدة:

تتطلب نُهُج إعادة البناء على نحو أفضل تمويلا يتجاوز ما تستطيع البلدان الأشدّ فقراً تدبيره من مواردها الخاصة أو ما يُقدمه شركاء التنمية في الوقت الحالي. وستكون زيادة الموارد اللازمة للتعويض عما فقدته والتكيف مع العالم الجديد تحديا جسيما ، لاسيما بالنظر إلى تناقص الموارد المحلية وزيادة أعباء المديونية، واشتداد صعوبة الوصول إلى أسواق رأس المال. ومن المتوقع أن تكون احتياجات التمويل الخارجي الكلية لهذه البلدان أكبر كثيرا في الأعوام القادمة مما كانت عليه فيما مضى. والبلدان التي تعاني عجزا كبيرا في ميزان ماليتها العامة أو من أعباء مديونية كبيرة معرضة لمعاناة شديدة، لاسيما تلك التي تتعرض لمخاطر مرتفعة للوقوع في ضائقة مديونية وتشتد حاجتها الى التمويل من خلال المنح.

ولن تكون تعبئة الموارد من أجل إعادة البناء على نحو أفضل أمرا سهلا ميسورا في ظل الضغوط الواقعة على التمويل في أنحاء العالم، ومع مواجهة حكومات البلدان المانحة نفسها ضغوطا استثنائية. وفي أواخر العام الماضي، كانت هناك إشارة واعدة في تعهد مجموعة العشرين بتعزيز مساندتها للبلدان النامية التي تواجه الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة لجائحة كورونا. وهناك علامة مُبشِّرة أخرى تتمثل في التقدم الذي يجري إحرازه لشراء اللقاحات وتقديمها إلى البلدان النامية. وسيكون الاختبار الكبير التالي هو هل يستطيع المجتمع الدولي بدء دورة طموحة للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية هذا العام - لأن أفقر البلدان لا يمكنها إعادة البناء على نحو أفضل بدون هذا التجديد.

فقد حان الوقت ان تتحول جماعة " اقتصاد التنمية" الى متحدثين باسم الحرية الاقتصادية والحرية الفردية والحرية السياسية في البلدان السائرة في طريق النمو.

الهوامش:

- تقرير البنك الدولي حول اعادة البناء نحو الافضل لعام 2020.
- تقرير حالة الاغذية والزراعة لعام 2017. الصادر عن منظمة الاغذية والزراعة.
- كتاب وليام استرلي "بحث بعيد المنال عن النمو" الجزء الاول" التاريخ الفكري لاقتصاد التنمية"

مؤسسات التعليم العالي العام..

فاقة مالية أقعدتها عن القيام بدورها..

د. معين قائد - استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تعد مؤسسات التعليم العالي منطلق التطور والنهضة المجتمعية لدورها في إعداد وتخريج الكوادر البشرية التي تمثل وسيلة تطور ونهضة المجتمعات.

وتعاني مؤسسات التعليم العالي العام في بلادنا من عجز وفاقة مالية اقعدتها عن القيام بدورها في إعداد وتخريج الكوادر البشرية التي تلبي حاجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر اعتماد هذه المؤسسات على التمويل الحكومي بشكل أساسي في تمويل أنشطتها وبرامجها وتحديث مر افقها السبب الرئيسي في تفاقم الازمة والفاقة المالية التي تعاني منها في ظل توقف التمويل الحكومي، نظراً للوضع القائم في البلاد .

حيث أن توقف التمويل الحكومي لهذه المؤسسات و اقتصاره على تمويل دفع مرتبات العاملين فقط، مثل عائقاً أمام إعادة تأهيل وتحديث كثير من مر افقها وممتلكاتها نتيجة الدمار والاندثار الذي أصابها بسبب الحرب والتهالك وغياب الصيانة وعدم الاهتمام بالممتلكات والمر افق لأسباب مالية.

كما أن توقف التمويل الحكومي قد أدى إلى توقف العمل في بعض المؤسسات أو المر افق التابعة لها وبالذات مؤسسات التعليم المهني والفني .

أيضاً توقف التمويل الحكومي أدى إلى توقف العمل في بعض الجامعات وبالذات جامعة عدن ولحج و أبين وشبوة وحضرموت ..نتيجة الإضراب عن العمل من قبل الهيئة التدريسية والعاملين للمطالبة بالتسويات المالية، أضف إلى ذلك عدم قدرة جامعة عدن ولحج و أبين وشبوة على توفير التعزيز المالي لأكثر من ١٢٠٠ عضو هيئة تدريسية يمثلون ما نسبته ٨٠% من الهيئة التدريسية العاملة، وأكثر من ٤٠٠ عامل يمثلون ما نسبته 50% من العاملين، وهو ما ينذر بتوقف العملية التعليمية في هذه المؤسسات مستقبلا.

وبذلك فإن الأزمة المالية التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي العام تمثل تهديداً وخطراً مباشراً على عملية إعداد وتخريج الكوادر البشرية، التي تمثل الوسيلة الأساسية في تحقيق النمو والتنمية، وهو ما يتطلب العمل على تحقيق الاستدامة المالية لهذه المؤسسات للأهمية البالغة التي تحتلها حاضراً ومستقبلاً .

وفي ظل الوضع الاقتصادي القائم للبلاد فإنه يمكن معالجة الازمة والفاقة المالية لمؤسسات التعليم العالي العام وتحقيق الاستدامة المالية والخدمية لها من خلال الآتي :

- التمويل الذاتي من خلال توفير مصادر تمويل ذاتية وتوجد كثير من السبل لتوفير مصادر التمويل الذاتي منها: تأجير المر افق والمعدات والممتلكات، الاستثمار في الأراضي والممتلكات، توسيع أنواع الرسوم الدراسية.

- التمويل الدولي، يمكن اغتنام الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد في توفير مصادر تمويل دولية وبالذات التي تقدمها المنظمات الدولية للدعم والاستجابة الانسانية.

- الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ الأنشطة والبرامج اضافة إلى العقود الإدارية لبعض المر افق والدعم والاعانات العينية والمالية.

-التمويل المجتمعي من خلال العمل التطوعي والهبات والتبرعات وغير ذلك.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

تركيا..
تجربة بطموحات عثمانية

د/ سامي محمد قاسم - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

تركيا هي دولة عابرة للقارات يقع أغلبها في شبه جزيرة الأناضول في غرب آسيا، والجزء الأصغر في شبه جزيرة البلقان في جنوب شرق أوروبا. تراقيا الشرقية، وهي الجزء الأوروبي من تركيا، مفصولة عن الأناضول ببحر مرمرة، ومضيقي البوسفور والدردنيل، إسطنبول، التي تمتد بين أوروبا وآسيا، هي أكبر مدينة في البلاد، بينما أنقرة هي العاصمة، وتحد تركيا من الشمال الغربي اليونان وبلغاريا ومن الشمال البحر الأسود؛ ومن الشمال الشرقي جورجيا؛ وشرقا أرمينيا، ومن الجنوب الشرقي العراق؛ ومن الجنوب سوريا والبحر الأبيض المتوسط؛ ويطل الغرب على بحر إيجه، ما يقرب من 70 إلى 80 في المائة من مواطني الدولة يُعرفون أنفسهم بأنهم أتراك، في حين أن الأكراد هم أكبر أقلية، ويمثلون ما بين 15 إلى 20 في المائة من السكان.

تمتلك تركيا المرتبة التاسعة عشرة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في العالم، والثالثة عشر في الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية.

عدد السكان الاتراك وصل الى 75.84 مليون نسمة عام 2016 بمعدل نمو 1% علماً ان متوسط العمر 75 سنة، لتحتل المرتبة 17 عالمياً من حيث السكان.

تركيا هذا البلد الذي انتقل من حالة من الفقر الى مرحلة الجد والعمل تصدر مواطنوها قائمة دول منظمة OCDE في معدل عدد ساعات العمل بمعدل 48 ساعة أسبوعيًا، وهو رقم يسبق اغلب الدول الاوربية، بينما وصل مؤشر الفقر عند خط الفقر الوطني 6.1 % من السكان، وبلغ عدد مستخدمو الإنترنت في تركيا (لكل 100 شخص) 51 شخص.

لكن كيف استطاعت تركيا تحقيق معدلات التنمية العالية؟

لقد اهتم العثمانيون اهتماماً كبيراً بالتجارة حيث كانت القسطنطينية(اسطنبول حالياً) تمثل مركزاً تجارياً وصناعياً مهماً في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية عندما بلغت الدولة ذروة مجدها حيث كانت تتمتع تركيا بالأسواق الكبيرة، وعملوا على بناء الكثير من المراكز التجارية والأسواق الكبيرة لتكون محطة يستقر فيها التجار المسافرون.

ولكن منذ تأسيس الجمهورية التركية 1923، وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين لم يشهد الاقتصاد التركي نموا كبيرا ملفتا للنظر باستثناء المدة ما بين (1942-1958) السنوات الذهبية والفضل في ذلك يعود الى الطلب الاوروبي على الغذاء في فترة ما بعد الحرب العالمية فضلاً عن الازدهار الاقتصادي، حيث حققت تركيا نجاحات اقتصادية مبنية على صادراتها من الأغذية والمواد الاولية، وعندما تدفقت الأموال على الريف ظهرت حاجة متزايدة الى السلع الاستهلاكية من داخل البلد ومن خارجه، كما نشط التجار الذين كانوا قادرين على استيراد السلع التي تباع بأسعار مربحة، وحققت تركيا نمواً اقتصادياً عالي، ولكن ذلك لم يستمر طويلا ففي أواخر السبعينيات من القرن الماضي حدثت أخطر أزمة اقتصادية شهدتها البلاد، وكانت ناتجة عن زيادة الواردات على الصادرات مما سبب خللاً في الميزان التجاري وخفضا لقيمة الليرة التركية، وفشلت السلطات التركية في اتخاذ اجراءات كافية لضبط آثار الارتفاع الحاد في أسعار النفط في 1973/ 1974، وقامت بتمويل العجز بقروض قصيرة المدى من المقرضين الأجانب، وبحلول عام 1979 بلغ التضخم أكثر من 100%، وارتفعت البطالة إلى نحو 15%، وأصبح قطاع الصناعة يعمل بنصف قدرته، ولم تعد الحكومة قادرة على دفع حتى فوائد الديون الأجنبية.

وهكذا بلغ الاقتصاد التركي أسوأ أزماته منذ سقوط الدولة العثمانية، مما دفع الحكومة لتنفيذ برامج التقشف المصممة للتقليل من الطلب على السلع الأجنبية، وكان ذلك تنفيذاً

لإرشادات صندوق النقد الدولي. وأدت تلك الاجراءات إلى تحسن في الحسابات الخارجية للدولة، فأصبح الاقتصاد قادراً على استئناف اقتراض تركيا من الدائنين الأجانب، وفي غياب إصلاحات بنيوية جادة، عانت تركيا بشكل مستمر من عجز في الحساب الجاري، اعتادت أن تموّله بالاقتراض الخارجي مما جعل الدين الخارجي للدولة يبلغ في عام 1980 نحو 16.2 مليار دولار، أي أكثر من ربع الناتج المحلي الاجمالي السنوي، وبلغت تكلفة خدمة الديون في ذلك العام 33% من صادرات السلع والخدمات.

وفي يناير 1980، بدأت حكومة رئيس الوزراء سليمان دميرل في تنفيذ برنامج إصلاحي واسع صممه نائب رئيس الوزراء تورجت أوزال لنقل اقتصاد تركيا إلى النمو بالتصدير.

استراتيجية أوزال تطلبت استبدال سياسات إحلال الواردات بسياسات مصممة لتشجيع الصادرات التي يمكن أن تمول الواردات، لتعطي تركيا فرصة للفكاك من نمط ما بعد الحرب من فترات متناوبة من النمو السريع والانكماش. بتلك الاستراتيجية، طمح المخططون لأن تتمتع تركيا باقتصاد تقود فيه الصادرات النمو على المدى الطويل. اتَّبعت الحكومة تلك الأهداف عبر حزمة شاملة: تخفيض قيمة الليرة التركية وإرساء أسعار صرف مرنة، والحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية والسيطرة الحازمة على المعروض النقدي والائتمان، والتخلص من معظم الدعم وتحرير الأسعار التي تبيع بها المؤسسات الحكومية، وإصلاح النظام الضريبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، ورغم قيام أوزال بعمل إصلاحات لتسريع النمو والتحسين في ميزان المدفوعات لكنها لم تكن كافية للتغلب على البطالة والتضخم، اللذين بقيا مشكلتين خطيرتين للغاية.

أعقب ذلك تلقي الاقتصاد التركي ضربة قوية بسبب حرب الخليج عام 1991، التي نتج عنها فقدان تركيا لحصيلة رسوم خط أنابيب البترول بعدما قررت السلطات التركية اغلاق خط كركوك يوموريتاليك لاستيراد وعبور النفط العراقي إلى تركيا وأوروبا، كما أدى انضمام انقرة إلى قرار الحصار الدولي على العراق وقطع العمليات التجارية معه بشكل كامل إلى خسارة الخزينة التركية ثلاثة مليارات دولار حصيلة التبادل التجاري مع العراق، رغم أن السعودية والكويت والإمارات هبّت لتعويض تركيا عن تلك الخسائر، لكن تلك المساعدات لم يتم الوفاء بها، حيث أعلنت المصادر التركية أن الإمارات العربية المتحدة لم تدفع إليها مبلغ 400 مليون دولار، كانت قد وعدتها به، وبلغت تعويضات السعودية والكويت ملياري دولار مناصفة بين الدولتين، ولم تكن تلك التعويضات كافية لتعويض خسائر تركيا التي قدرها متخصصون بخمسين مليار دولار

عاود الاقتصاد التركي النمو السريع في عام 1992، أعقبه عمليات اقتراض واسعة للحكومة والقطاع الخاص، و اقترضت البنوك التجارية التركية بأسعار الفائدة العالمية و أقرضتها بأسعار الفائدة المحلية العالية في تركيا، ونتيجة لذلك، ارتفعت الديون الأجنبية قصيرة المدى لتركيا بشكل حاد، وخفتت الثقة الخارجية والداخلية في قدرة الحكومة على ادارة أزمة أقساط الديون المستحَقة، مما ضاعف من المصاعب الاقتصادية.

وسط تلك الأزمة المالية الشديدة، حدثت الوفاة المفاجئة لرئيس الجمهورية تورجوت أوزال في 23 أبريل 1993،، وأعقب ذلك نزاعات بين رئيسة الوزراء تانسو تشلر ومحافظ البنك المركزي قوّضت الثقة في الحكومة، حيث أصرت رئيسة الوزراء على تسييل عجز الميزانية (بيع ديون الحكومة إلى البنك المركزي)، بدلاً من الموافقة على اقتراح البنك المركزي بإصدار المزيد من الدين العام في شكل أوراق مالية حكومية، استقال محافظ البنك المركزي رشدي سراج أوغلو، في أغسطس 1993 بسبب هذه القضية.

انعكس القلق المتصاعد حول الفوضى في السياسات الاقتصادية في تسارع "دولرة" الاقتصاد، إذ حوّل الأهالي ممتلكاتهم إلى ودائع بالعملات الأجنبية لحماية استثماراتهم ومدخراتهم، ومع انقضاء عام 1994، كان ما يناهز 50% من إجمالي قاعدة الودائع قد تحولت إلى ودائع بعملات أجنبية، بالمقارنة بنسبة 1% في 1993، كما أدي هذا القلق الي تسارع حركة هروب رؤوس الأموال، مما تسبب في انهيار سعر الصرف، ورغم تدخل الحكومة ببيع احتياطاتها من العملات الصعبة و انخفاض الاحتياطي من 6.3 مليار في نهاية 1993 إلى 3 مليار بنهاية مارس 1994، إلا أن قيمة الليرة انخفضت بنسبة 76% من نهاية 1993، لتبلغ 41,000 ليرة للدولار الأمريكي الواحد ، مما أجبِر الحكومة على إعلان برنامج تقشف، بعد الانتخابات المحلية في مارس 1994.

لتبدأ مرحلة تاريخية جديدة مع اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي عاصمة فنلندا عام 1999 حيث بدأت

حكومات تركيا من عهد بولنت أجاويد في تقليص قوة الجيش السياسية والتي تركز أسبابها في الآتي: انتهاء الحرب الباردة وتقلص الدعم الغربي لتدخل الجيش بالسياسة، والاضطرابات الاقتصادية التي دفعت الشعب للمطالبة بوقف التدخل للاستقرار السياسي والاقتصادي والديموقراطية، ووضع شرط تقليص نفوذ الجيش صراحةً كشرط لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وظهور وجهة نظر بالجيش التركي تؤيد تلك الأفكار على اعتبار أن الأمر بات مضراً بالصالح الخاص بالجيش والصالح القومي التركي.

وفي 22 فبراير 2001، تم تعويم الليرة التركية، فارتفع سعر الدولار بالنسبة لليرة التركية بارتفاع بلغت نسبته69.8% في أول يوم للتداول الحر، ووصف الخبراء ذلك بالانهيار الاقتصادي، وعدوه نتاجاً للمشاكل السياسية والاقتصادية التي كانت تضرب تركيا لسنوات، وقلت الثقة في الحكومة بشكل كبير جدًا بسبب الفساد والعجز عن تشكيل تحالفات دائمة، وكشف انهيار السوق المالي أن الوضع الاقتصادي التركي يعتمد اعتمادًا كليًا على الاستثمار الأجنبي، وسلط الانهيار الضوء على الوضع السياسي غير المستقر في تلك الفترة في تركيا (بلغ مديونية تركيا (104) مليار دولار امريكي عام 2001 وغالباً ما كانت هذه الديون لا تذهب للأغراض الاستثمارية و إنما لأغراض أخرى.

ان ارتباط الاقتصادين العربي والتركي بالاقتصاد الغربي والظروف السياسية في منطقة الشرق الاوسط لم يكونا عاملين مشجعين لتوسيع التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ولاسيما أن تركيا كانت لا تزال متجهة بصورة كلية للتعامل الاقتصادي مع اوروبا وسوقها المشترك، لذلك كله لم تبلغ العلاقات الاقتصادية العربية- التركية مستوى عالياً من التنوع والكم وعلى سبيل ألمثال في المدة (1992-1990) بلغ مجموع الصادرات التركية الى الدول العربية (ملياري) دولار، وشكلت نسبتهُ (20-25%) من مجموع الصادرات التركية وبلغ فيها مجموع الواردات التركية من الدول العربية (2,5-3) مليار دولار امريكي، والتي شكلت نسبتهُ (13-16%) من مجموع الواردات التركية.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، انتهجت تركيا سياسة الإصلاح الاقتصادي، في قطاعات الاقتصاد كافة برعاية ودعم صندوق النقد الدولي، وترافق ذلك مع ظهور مؤشرات تحسن منذ عام 2000،الا أن الأمور تطورت بشكل غير متوقع و انتهت بأزمة كبيرة حدثت عام 2001،وهنا جاء دور حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي بل تغيير العديد من الأطر الإرشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصادية مما أدى الى زيادة في الإنتاج وحجم الصادرات فضلاً عن أن تركيا حصلت على دعم احتياطي خارجي بلغ (25) مليار دولار امريكي لدعم برنامج الإصلاح وقد حققت نمواً اقتصاديا مستمراً حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 حوالي (481,5) مليار دولار امريكي، ويمثل ذلك زيادة بنسبة (23,3%) للعام الإساس 1998،ووصل الناتج الى (617,7) مليار دولار في عام 2009 ،لكن مع انخفاض بنسبة (16,8%) وزادت الصادرات الى (73,4) مليار دولار امريكي في عام 2005 أي أنها حققت زيادة (16,3%) بالنسبة للعام الإساس 1998 ووصلت الى (132) مليار دولار امريكي في عام 2008 ولكنها انخفضت الى (102) في عام 2009، أي إنها تراجعت بنسبة (25%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2008 كما تخطى نصيب الفرد من الدخل القومي (10) آلاف دولار امريكي في عام 2010 ،بعد أن كان (3)آلاف دولار امريكي في عام 2002.

وترجع زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها الى

الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة، وعملت على حل الكثير من مشاكله وكان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال المدة من 2008-2002:

1. ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بحوالي اربعة اضعاف ونصف.
2. ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية ضعفين.
3. ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال من(75%)-(80%).
4. ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في المدة المذكورة بنسبة (300%)،أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة (100%)
5. ارتفاع نسبة الاستهلاك في نفس المدة لتصل (39%) في القطاع الخاص و(22%) في القطاع الحكومي.

وتشير الإحصائيات الى تزايد كبير في قيمة الصادرات التركية الى الشرقين الأدنى والأوسط من حوالي (10) مليار دولار امريكي في عام 2005 الى (19) مليار دولار امريكي في عام 2009.

■ لكن ما هي الخطوات التي اتبعتها تركيا لتحقيق ذلك؟

تقوم نظرية التنمية المتوازنة على فكرة جوهرية مفادها أنه من أجل توليد التطور يجب أن تتوزع الاستثمارات في الوقت نفسه وبصورة متوازنة على جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مختلف أقاليم الدولة. وبذلك فإن السعي المخطط لتحقيق التنمية يجب أن يشمل القطاعات الاقتصادية الثلاثة، الصناعة والزراعة والخدمات، من خلال بناء هياكل إنتاجية قادرة على النمو والتطور المستدام، انطلاقا من الموارد والإمكانات الذاتية، البشرية والمادية للمجتمعات المحلية، وبما يفيد كل الفئات الاجتماعية، في مختلف أرجاء الدولة.

وهو ما تبعته تركيا في سبيل تحقيق التنمية، حيث سعت إلى تحقيق تنمية متوازنة حيث تشير المؤشرات الاقتصادية التركية إلى التخطيط الممنهج لإحداث هذ التوازن بين القطاعات والأقاليم، فالقطاع الزراعي التركي أصبح يحتل المركز السابع عالميا على المستوى الإنتاجي، بعد الطفرة الضخمة التي حققها الإنتاج الزراعي الذي زادت قيمته من أقل من 40 مليار دولار عام 2002 إلى نحو 60 مليار دولار بنهاية عام 2019، وهو ما أدى إلى زيادة الصادرات الزراعية من 3.7 مليارات دولار إلى 17.7 مليارا خلال الفترة نفسها.

كما أن تركيا تمتلك خططاً أكثر طموحاً للقطاع الزراعي، إذ تهدف بحلول عام 2023 إلى أن تكون من بين أكبر خمسة بلدان إنتاجاً زراعياً على مستوى العالم، بالوصول بقيمة الناتج الزراعي المحلي إلى 150 مليار دولار، ومضاعفة الصادرات الزراعية إلى 40 مليار دولار، وزيادة الرقعة الزراعية إلى 8.5 ملايين هكتار، مقارنة بنحو 5.4 ملايين هكتار.

كما أن هذا التوازن امتد إلى القطاعات المكونة للقطاع الزراعي. فطبقا لوزير الزراعة، شهدت السنوات الـ17 الماضية تقديم دعم بقيمة 2.5 مليار ليرة لقطاع البذور، ويتم اليوم تصدير ما يقرب من 255 مليون دولار من البذور، ومن المستهدف زيادتها إلى نحو 500 مليون دولار بحلول 2023، بخلاف إنتاج 18.5 مليون طن من الحليب في عام 2018، بالإضافة إلى التخطيط لاحتلال المرتبة الأولى في تصنيف مصائد الأسماك بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي.

علي صعيد التوازن داخل القطاع الصناعي، المورد الأهم للعملة الصعبة، بلغت عائدات صناعة وتصدير السيارات وقِطَعها قرابة 32 مليار دولار خلال عام 2019، كما بدأت تركيا فعلياً إنتاج سيارتها المحلية بنسبة 100% مطلع هذا العام، وزادت صادرات الملابس إلى 17 مليار دولار، كما بلغت صادرات الصناعات الدوائية 1.17 مليار دولار في عام 2018، بينما بلغت صادرات المصنوعات الجلدية قرابة 1.7 مليار دولار عام 2019.

وحققت تركيا قفزات هائلة في صناعة الأسلحة، وبلغ حجم صادراتها 18.3 مليار دولار بين عامي 2002 و2018، في حين وصلت المبيعات الكلية إلى 64.9 مليار دولار، كما تفوقت تركيا في إنتاج الطائرات المسيرة، وبدأت طلبات استيرادها من الكثير من دول العالم.

■ الخدمات

في مجال الخدمات، بلغ عدد السياح إلى تركيا نحو 50 مليون سائح في العام الماضي، بعوائد قاربت 35 مليار دولار، وتتنوع السياحة لتشمل بجانب السياحة الثقافية والشاطئية والعلاجية البالغة عائداتها 5 مليارات دولار، ويتطلع القطاع الطبي إلى توفير 20 مليار دولار من عائدات السياحة بحلول عام 2023، بالإضافة إلى السياحة التعليمية، حيث يوجد أكثر من 150 ألف طالب أجنبي يدرسون في الجامعات التركية، إلى جانب تركيز البلاد علي سياحة المؤتمرات، والسياحة الرياضية، حيث الترويج لمعسكرات الفرق الرياضية الكبري في العالم، واستضافة أهم الأحداث الرياضية العالمية على أراضيها.

■ الخدمات الصحية

وبالنسبة لقطاع الخدمات الصحية، زاد عدد المستشفيات العامة التركية من 1156 مستشفى في عام 2002 إلى 1520 عام 2016، كما ارتفع عدد الأسرّة في المستشفيات من 164 ألفاً عام 2002، إلى 232 ألفاً في 2017، فيما وصل عدد غرف العناية المركزة في 2017 إلى 36 ألفاً و609 غرف، بعدما كان ألفين و214 غرفة عام 2002.

تلعب مشاريع البنية التحتية التركية الطموحة دوراً فاعلاً في دفع مسيرتها كاقتصاد ناشئ، حيث يتصدر قطاع المواصلات قائمة المشاريع التركية الطموحة بقيمة تبلغ 135 مليار دولار، وتشمل مشاريع مخطط لها أو قيد الإنشاء، وتشمل الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات بمقاييس عالمية، مثّلت قفزة طموحة وضعت تركيا بموقع متقدم باتجاه تركيا 2050.

ويعتبر مشروع سكك الحديد بين مدينة أدرنة شمال غرب تركيا وقارس شرق تركيا من أهم المشاريع بقيمة تبلغ 35 مليار دولار، ولا ننسى مشروع المطار الثالث في إسطنبول بقيمة 11 مليار دولار، ومشروع قناة إسطنبول (تربط البحر الأسود ببحر مرمرة والمتوسط) بحوالي 10 مليارات دولار.

وهناك "مشروع القرن" العملاق لنقل المياه من مرسين إلى قبرص التركية من تحت البحر عبر أنبوب يبلغ طوله 66 كيلومتراً، جدير بالذكر أن المشروع كلّف 600 مليون دولار، وله قيمة استراتيجية تؤثر على مجرى المفاوضات القبرصية ويقوي موقف تركيا.

بينما يحتل قطاع الطاقة المرتبة الثانية في قائمة استثمارات البنية التحتية بقيمة تقدّر بنحو 125 مليار دولار، تتضمن مشاريع إنشاء محطات للطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما تبلغ قيمة مشروع مجمع الطاقة النووية الثالث 15 مليار دولار.

في الفترة من 2005-2009، أطلقت تركيا الخصخصة في تركيا- مبادرة الخصخصة التي باعت فيها، حسب تقرير الأمم المتحدة، الأصول التالية، وغيرها، مقابل 30 مليار دولار: مصانع إنتاج السكر في كوتاهية وأماسيا وقيصري، مصانع إت وباليق للأعلاف الحيوانية، ومصنع سماد سمسون، ومناجم الكروم.

الحكومة أخذت عوائد الخصخصة ووزعتها لعمل مشاريع عقارية، أحياء سكنية جديدة وعمارات وكباري وأنفاق. -- نهضة الأسفلت والخرسانة.

وبذلك حصلت الحكومة على موارد ضخمة لاستثمارها واعطت القطاع الخاص صكوك مشاريع استثمارية جاهزة لتنميتها وجعلها اكثر تنافسية.

ونجد الآن أن تركيا بدأت في استغلال عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط لمحاولة الاستفادة من ذلك في تعزيز دورها السياسي والاقتصادي والعسكري بما يضمن لها تحقيق عوائد سياسية و اقتصادية.

فبدأت تستغل رؤوس الأموال العربية المهاجرة من اوطانها بسبب عدم الاستقرار والنزاعات وتعمل على حذفها وتشجيعها للاستثمار في تركيا ، وهكذا بدأنا نشاهد الكثير من رؤوس الأموال السورية والعراقية واليمنية بدأت في الانتقال لتركيا جالبة معها خبرات استثمارية وصناعية كبيرة مثل صناعات النسيج والقطاعات العقارية والصحية .

ليس ذلك فقط بل سعت تركيا لإيجاد موطئ قدم لصادرات الصناعات العسكرية التركية في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أكبر أسواق السلاح .

كما أنها تحاول ان تصبح لاعب رئيس في مجال الطاقة من خلال أنبوب الغاز الروسي التركي لاوروبا المسمى السيل التركي ، إضافة لمحاولتها إيجاد علاقات اقتصادية وعسكرية مع دول مثل تركمانستان و أذربيجان.

ونجد هنا أن كل مساعي تركيا السابق تبدوا وكأنها تحاول نتبع خطى الدولة العثمانية وان كانت بطرق عصرية سياسية اكثر منها عسكرية وفي سبيل إيجاد نموذج جديد لإمبراطورية جديدة وامجاد تضاهي أمجاد الدولة العثمانية.

إلى من يهمه الأمر:
أهل عدن قبل النزوح

د. حسين الملعسي

■ يمكن تصنيف أكثر سكان عدن ضمن الفئات الأشد ضعفًا في المجتمع، اعتمادًا على المعايير الدولية حيث لا يوجد فرق بينهم وبين اللاجئين من القرن الأفريقي أو النازحين إليها من مناطق الصراعات الدائرة في البلد، بل يمكن القول إن كثير من اللاجئين والنازحين يتمتعوا بظروف حياة أفضل من أغلب سكان عدن.

يمر البلد عمومًا بظروف غاية في التعقيد حيث ينتشر الفقر والجوع والحرمان على نطاق واسع ويشهد أسوأ أوضاع إنسانية على مستوى العالم حسب تقارير المنظمات الدولية.

وتعاني عدن وغيرها من مناطق البلاد أوضاع معيشية معقدة للغاية. حيث شهدت مدينة عدن أحداث وتطورات عاصفة منذ الاستقلال حتى اليوم، أحدثت تأثيرات مروعة على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وأثرت بشدة على النسيج الاجتماعي وأحدثت خلل عظيم في التركيبة السكانية والنفسية للمجتمع المدني للمدينة فقد انتقلت من مركز تجاري ومالي (رأسمالي) عالمي إلى عاصمة ثورية تطبق مبادئ التأميم و أفكار القطاع العام ذو الصبغة الاشتراكية ومن عاصمة لدولة إلى محافظة هامشية سميت اسمًا عاصمة اقتصادية، ومرت المدينة بموجات متتالية من الصراعات و الحروب ولذا فقد شهد سكانها أشكال مختلفة من النزوح فقد مر سكانها بالنزوح الاختياري الداخلي للفقراء من المدينة إلى الأطراف أو إلى الأرياف (بالطبع شهدت نزوح كبير جدًا من المدينة إلى الأرياف وهذا ليس موضوعنا) كما شهدت النزوح الاختياري والاجباري أو الاضطراري إلى الخارج للأغنياء والميسورين إلى دول مختلفة ومنها مصر والسعودية ودول الخليج وتركيا و بقية دول العالم للحصول على فرص أفضل للعمل أو الإقامة أو للاستثمار أو اللجوء الإنساني أو السياسي بحثًا عن حياة آمنة و أفضل في بلاد أخرى بعد ما ضاعت فرص تحقيق ذلك في المدينة والبلد.

عمومًا يمكن عرض أهم الأسباب والمؤشرات التي قد تحول سكان عدن إلى نازحين والدفع بهم إلى مغادرة منازلهم وجهات أخرى:

- الفقر الناتج عن فشل التنمية.
- نفاذ المدخرات التي تم التصرف بها لسد حاجات الأسرة.
- توقف صرف الأجور لفترات طويلة أو التسريح القصري من الوظيفة.
- بيع مقتنيات الأسر ومنها الذهب والسيارات والأراضي وغيرها من السلع المعمرة أو رهنها لتدبير مصاريف النزوح أو الهجرة.
- بيع الأثاث حيث نشاهد إعلانات لبيع الأثاث المنزلي للأسر؛ لشراء الغذاء الضروري للبقاء.
- عدم القدرة على العيش بسبب انهيار خدمات الكهرباء وشحة المياه
- عدم القدرة على دفع فواتير التعليم و الصحة .
- عدم القدرة على دفع إيجار السكن المرتفعة .
- صعوبة الحصول على مصادر للعيش وغياب فرص العمل.
- ارتفاع الأسعار يومًا بعد يوم.
- ارتفاع تكاليف المواصلات والاتصالات.

إن تلك العوامل وغيرها تدفع الناس إلى النزوح من مستويات المعيشة الوفيرة إلى مستويات متدنية والاضطرار إلى الرحيل من المدينة.

مقترحات وحلول

من الأهمية بمكان قيام السلطات بمعالجات سريعة لإعادة تنشيط الاستثمار العام والخاص لخلق مجالات عمل وخلق وظائف للشباب وكذا القيام بإصلاحات في السياسات المالية والنقدية ومنها رفع رواتب الموظفين إلى نسبة تتساوى فيها القدرة الشرائية لأجور الموظفين ورفع القوة الشرائية للريال إلى نفس المستويات في صنعاء أو العمل على مساواة سعر الصرف في عدن وصنعاء، إلى جانب تنفيذ الإجراءات التالية:

- تنظيم وتطوير قاعدة بيانات حول الفئات الهشة في عدن والمعتمدين في شبكة الأمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود من الموظفين برواتب شهري لا يقل عن مائة دولار شهريًا والمتقاعدين والمسرحين من أعمالهم قصرًا والعجزة بدون عائل وذوي الاحتياجات الخاصة لتحديد المحتاجين بدقة وعلى أسس صحيحة وشفافة ومعاملتهم أسوة بالنازحين المعتمدين لدى المنظمات الدولية.
- تصميم برنامج جديد للحماية الاجتماعية من الفقر والتشرد بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمستفيدين.
- تأسيس برامج وصناديق محلية تقوم على إشراك القطاع الخاص المحلي في الإدارة والتمويل إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم حلول للتخفيف من الفقر للفئات الضعيفة في المدينة.
- تدريب الشباب والنساء وتأهيلهم لسوق العمل للاعتماد على الذات.
- الاستثمار في مشاريع تخلق فرص عمل تُدر دخلا، ودعم الأسر والشباب والنساء لإقامة مشاريع صغيرة.

إن الهدف من تلك الإجراءات المقترحة هو التخفيف من حدة الفقر وبقاء المجتمع متماسك ومصون.

سدد عدن نت

بأسرع طريقة

من تطبيق #بنك_القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com

* تطبّق الشروط والأحكام